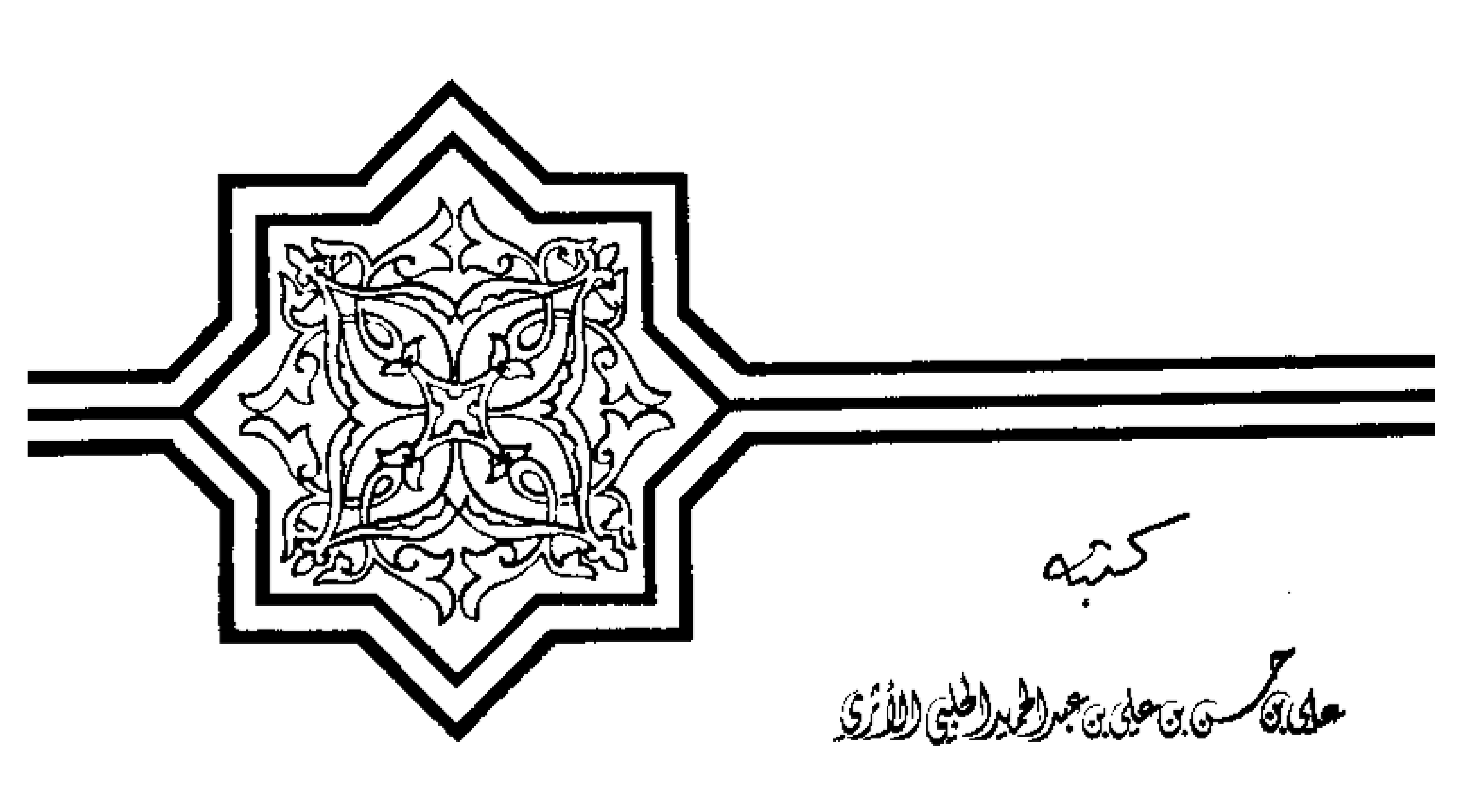
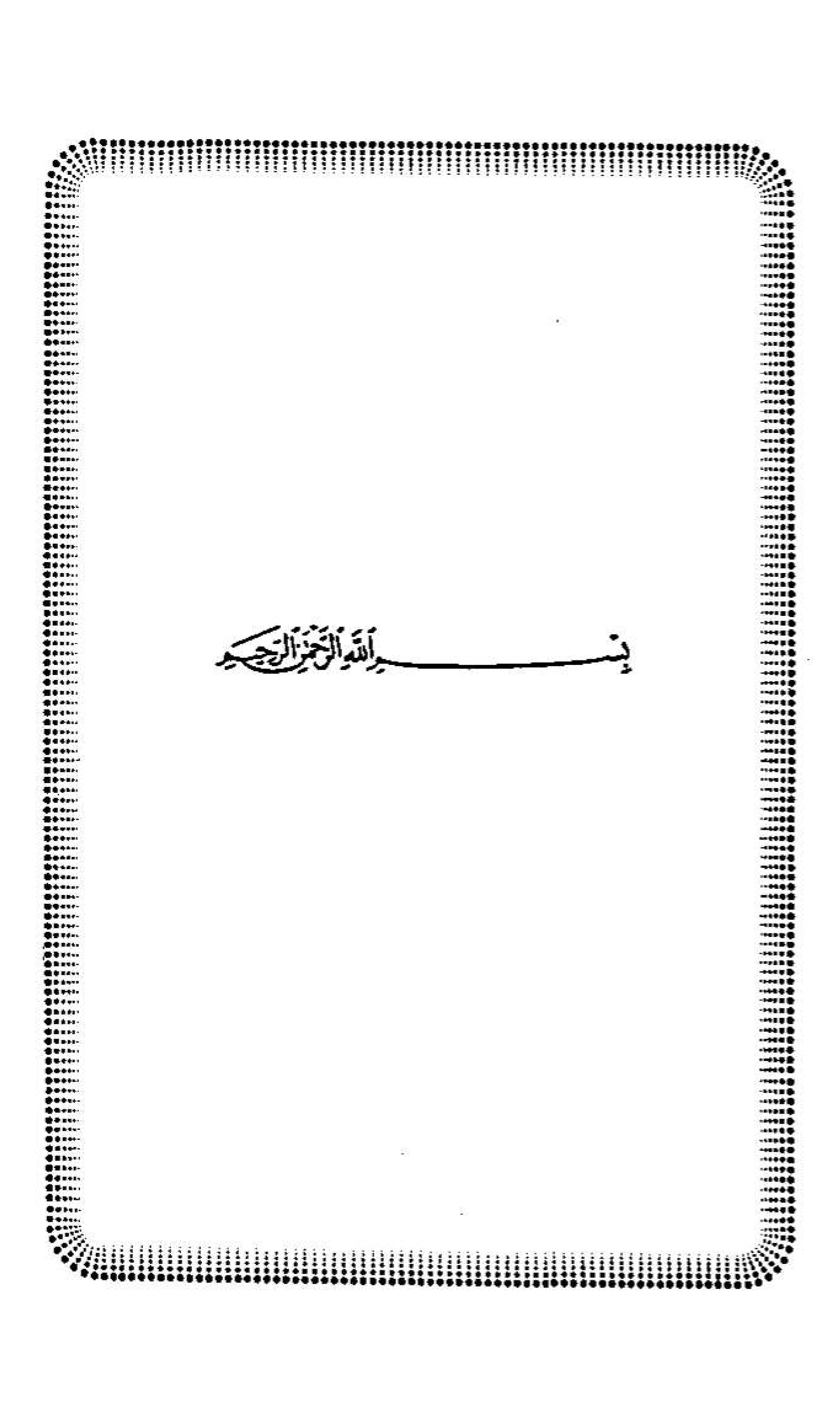
تصوير:
عمر بن عبد الهادي الكرمي

الإيقاف
على
أباطيل قاموس شتائم الخساف



كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الأصالة للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

الإيقاف

على

أباطيل قاموس شتائم الخساف

جميع الحقوق محفوظة لدار الأصالة

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ — ١٩٩١م

يطلب من

دار الأصالة للنشر والتوزيع

هاتف : ٩٨٥٣١٧ - ص . ب : ٥١٠٣

الأردن - الزرقاء

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، رافعِ ذِكرِ العالِمين، وهادمِ جَهْلِ المُتعالِمين، ولا عُدوانَ إلَّا على الظَّالِمين.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المُرْسَلين، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ الصَّادِقين المُؤمِنين، الَّذينَ توعَّد اللهُ مُنْتَقِصَهم بالخُسْرانِ المُبين.

أمّا بعدُ:

فما أنْ فرغتُ مِن زَبْرِ «الأنوار الكاشفة» ـ حيثُ كانَ لهُ طَيِّبُ الأثرِ، ولله الحمدُ ـ حتّى أَطْلَعَني بعضُ الإخوةِ على تَسويدٍ (جديد) مِن تَسْويدات ذاك الجهولِ (الخسَّاف)، سمَّاه: «قاموس شتائم الألبانيّ»، يقَعُ في نحو خمسٍ وثلاثينَ صفحةً، مَلأها بباطِلِ القولِ، وهُجْرِ الكلامِ،

والتعـدِّي بالـظَّنِّ الكاذبِ على أهلِ العلمِ وطُلَّابِه، فكأنَّ عنوانَ كتابه مُنعكسٌ عليهِ خارجٌ مِن بابِه!

ولقـد وَصَفَ مُسَـوِّدُهُ نفسَـه على غلافِـه بأنَّـه (خادِمِ العُلمـاء)!! ولو أُبدِلَت خاؤهُ هاءً لكانَ هو اللاَّئقَ بمضمونِ «قاموسِه»؛ لما (حشاهُ) بهِ مِن أكاذيبَ وطامَّات، وتَلْبيسات وتَدْليسات!!

فلمَّـا نظَرْتُه وعايَنْتُه؛ رأَيْتُ الحِقْدَ الدفينَ ينبعثُ بينَ سطورِه وكلماتِه، وأزْكَمَتْ أنفي عُفونةُ تطاوِلِه وتعالُمِه المنثورةُ في تعابيرِه وألفاظِه.

وقد زادَ ظلامَ السابقِ كُلِّه ما استَسْهَلَهُ هٰذا (الخَسَّافُ) وطابَ لهُ؛ مِن قَلْبِ الحقِّ باطلاً، وجَعْلِ الباطلِ حقّاً؛ كما فصَّلتُه في «الأنوار» بدلائلِه الكثيرةِ.

وإذْ ذاكَ: نَصَـحْتُ مَن أَطْلَعَني على هٰذا التَّسـويدِ بالإعراضِ عنهُ، وعدمِ الالتفاتِ إليهِ؛ مُكتفياً بما ذكرتُه في الرِّسالةِ المُشارِ إليها مِن صُورِ تدليسِه وألوانِ تَلْبيسِه!

لكنَّ صاحبي أَلـحَّ عليَّ أنْ أُشيرَ ـ ولـو بإيجازٍ ـ إلى نمـاذجَ أُخـرى مِن تَضْليلِه وتغـريرِه، وكـذبه وتمويهِه، ممَّا

(نَضَحَهُ) في «قاموسِه»!

فرأيتُ الاستجابةَ لطَلَبِه على وجْهِ الاختصارِ، وبخاصَّةٍ أَنَّ كتابي «الأنوار» قريبٌ جديد، فلعلَّ ما هُنا وهناكَ يقْصِمُ ظهْرَ كلِّ جَهولٍ عنيد، ويُظْهِرُ جهالةَ كلِّ (خَسَّافٍ) رِعْديد!

ولمَّا أمسكْتُ القلمَ، وشَرَعْتُ في الكتابةِ؛ مُتَذَكِّراً (انتقاداتِه) و (اعتراضاتِه) (!) تذكَّرْتُ قولَ مَنْ قال:

ومَنْ يَعْتَرِضْ والعِلْمُ عَنْهُ بِمَعْزِلٍ

يَرَى النَّقْصَ في عَيْنِ الكَمالِ ولا يَدْرِي

«فرَحِمَ اللهُ امرءاً عرَفَ حدَّ قدْرِهِ، وقدْرَ نفسِه، فوقَفَ عندَه»[1].

ولا بُدَّ هنا مِن التَّوكيدِ على قضيَّةٍ هامَّةٍ جدّاً، وهي أَنَّ ردودَ و (تسويداتِ) هٰذا المبتدع وأَضرابِهِ لا يُرادُ منها مُجَرَّدُ نَقْدِ شيخِنا علميّاً، أو نقدِ مباحِثِهِ الحديثيَّةِ والفقهيَّةِ (فقط)، وإِنّما يُريدونَ بها التَّنفيرَ مِن منهجِهِ السُّنِّيِّ، وتشويهَ دعوتِه السَّلفيَّةِ المباركةِ؛ حِرْصاً على آصارِ التَّقليدِ التي أَوبقوا أَنفسَهم بها، وإبقاءً لأوحالِ العصبيَّةِ الَّتي غرِقوا في

---

(١) كما قال هٰذا الدُّعبوس في «القاموس. . .» (ص ٢٣)!!

مُستنقعاتِها!!

ونحنُ عندَما نُدافعُ أو نَذُبُّ؛ فإنّما ذلك منّا انتصارٌ للمؤمنينَ، ودِفاعٌ عن عبادِ اللهِ الصَّادقينَ، ونَشْرٌ لدعوةِ الحقِّ المُبينِ، وكَبْتٌ للبِدَعِ والمُبتدعينَ، ﴿واللهُ وَلِيُّ المُتَّقينَ﴾.

ولقد أشرتُ في «الأنوار الكاشِفة» (ص ٦ ـ ٧) إلى جَوازِ الردِّ الشَّديد على مِثلِ هذا (الخسَّاف) العَنيد؛ لمَا لَفَّ بهِ نفْسَه مِن جَهْلٍ (عَتيد) وتَلبيس مَديد!!!

ثمَّ رأيتُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رحمهُ اللهُ في «مجموع فتاويهِ» (٣ / ٢٣٢) ما يؤيِّدُ ذلك ويَعْضُدُه، حيثُ قالَ جواباً على مَن طالَبَهُ بـ (لينِ الكلام) مع المبتدعةِ وأهلِ الأهواء:

«ما ذَكَرْتُم مِن لينِ الكلامِ والمُخاطبةِ بالَّتي هي أحْسَنُ؛ فأنْتم تَعْلمونَ أنِّي مِن أكثرِ الناسِ استعمالاً لهٰذا، لكنَّ كلَّ شيءٍ في موضِعِه حسنٌ، وحيثُ أَمَرَ اللهُ ورسولُه بالإغلاظِ[1] على المتكلِّمِ لبَغْيِه وعُدوانِه على الكتابِ

(١) وبه تعرف أن الاستدلال بآيات الأمر بالإغلاظ استدلال بعموم النص القرآني لا بخصوص سبب ورود تلكم الآيات في الكفار والمنافقين، =

والسُّنَّةِ؛ فنحنُ مأمورونَ بمقابَلَتِه؛ لم نكنْ مأمورينَ أنْ نُخاطِبَهُ بالتي هي أحسنُ. ومِن المعلومِ أنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿ولا تَهِنُوا ولا تَحْزَنُوا وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُم مُؤمِنينَ﴾، فمَن كانَ مؤمناً؛ فإنَّهُ الأعلى بنصِّ القرآنِ».

قلتُ: هٰذا آخرُ كلامِه رحمهُ اللهُ، وهو كلامٌ علميٌّ عالٍ، فيه عزَّةُ المؤمنِ الصادقِ، واستِعلاءُ أهلِ السُّنَّةِ.

وقد آنَ الوقتُ لبدْءِ الردِّ، فأَقولُ على وجهِ الاختصارِ، لا التتبُّعِ والإكثارِ:

(١)

تسميةُ الكتابِ تَحْمِلُ خَطأً جليّاً لم يتنبَّهْ إليهِ (الخسَّافُ) لجهلِهِ، إذ أرادَ بقولِه: «قاموس...» معنى (المُعْجَم)؛ كما هو دائرٌ على الألسنةِ، بينما كلمةُ (قاموس) تعني (البحر) في أَصلِ معناها.

وأَمّا كتابُ «القاموسِ المُحيط» للفيروزآباديِّ؛ فهو الاسمُ الذي اختارَه لمُعجمِهِ اللُّغويِّ الذي هو كالبَحْرِ المُتلاطمِ فوائدَ ومعانيَ.

= والجامع بينهم هو المخالفة والانحراف؛ فتأمل.

فهل يَستوِيانِ مثلاً: بَحْرُ علمٍ ونَحْرُ جَهلٍ؟!

(٢)

أُوردَ على صفحةِ الغلافِ الداخليِّ (ص ١) قولَه ﷺ: «وهل يُكَبُّ الناسُ في النَّار على وجوههم أو على مناخِرِهم إلا حَصَائِدَ ألسنتهم؟!».

هٰكذا ضَبَطَ: (يُكَبُّ)، (الناسُ)، (حصائدَ)!!

ولا يخفى على البصيرِ أَنَّ هٰذه خَطيئاتٌ (طَبْعِيَّة) لا أَغْلاطٌ مطبعيَّة، وكلُّها من السُّهولةِ بحيثُ لا تَنْطَلي على صِبيةِ المدارس! فماذا نقولُ في هٰذا البائس؟!

(٣)

وقــالَ في الصفحـةِ نفسِهـا عقبَ إيرادِه الحـديثَ: «صحيحٌ، وهو مُخرَّجٌ في التَّناقضاتِ الواضحاتِ»!!

وهٰذا تلبيسٌ! ففي كلامهِ إيهامُ أَنّ ما في (التناقُضات) حولَ هٰذا الحديثِ مِن تخريجه (!) والأمرُ ليس كذٰلك، بل إنّهُ هناك اكتفى بنقلِ كلامِ شيخِنا الألبانيِّ فيه!

و لقد قيلَ: فاقِدُ الشيءِ لا يُعطيه!

وقــالــوا فهٰــذا عِنْـدَنـا هُوَ (ثَـابِتٌ)
ومَـنْ أَنْـتُـمُ حَتَّى يَكــونَ لَكُمْ عِنْــدُ

(٤)

ذَكَـرَ (ص ٣ ـ ٤) قولَ الرسولِ ﷺ: «بُعِثْتُ لأتَمِّمَ محاسنَ الأخلاقِ»، ثمَّ علَّقَ بقولِه: «رواهُ مالكٌ في «الموطَّإ» بسندٍ صحيح»!!

كذا قالَ تعدِّياً على العلمِ واجْتراءً على ما لا يُحْسِنُ! بل كذِباً صريحاً وخبطَ عشواءَ!! فالحديثُ في «الموطَّإ» (٢ / ٩٠٤ / ٨)، لكنّـه من غيرِ إسنادٍ!! فكيفَ يُقالُ فيما لا إسنادَ لهُ: «رواهُ بسندٍ صحيح»؟! بل روايتُه وعدمُها هٰكذا سواءٌ[1]!

نعم؛ قالَ ابنُ عبـدِالبرِّ: «وهو حديثٌ مدنيٌّ صحيحٌ

---

(١) وفي هٰذا إجابة على ما أشكل على بعض الإخوة حول حديث ابن مسعود: «لكل آية منها ظهر وبطن...»، حيث أوضحت في «الأنوار الكاشفة» (ص ٤٥) تحفُّظ شيخنا حول رواية الحديث في «شرح السنة»؛ بـعَـدَم وقوفِهِ عليه، ردّاً على (الخسّاف) الذي زعم كذباً أنه مرويٌّ فيه!

وإنما أورده بغير إسناده، فهل هٰذه تسمَّى رواية؟!

وأمـا تعاليق البخاري فَمُخْتَلِفٌ حالُها؛ لأن فيها مزيَّة الجزم المفيد للتصحيح، أو التمريض المشعر بالتضعيف، وهٰذا ما ليس في سواه.

متَّصلٌ من وجوهٍ صحاحٍ عن أبي هُريرةَ وغيرِه»[1]!

فهٰذا (الخسَّافُ) لا يُفرِّقُ ـ لجهلِهِ ـ بينَ قولِ أَئمَّةِ الصِّناعةِ: «سندٌ صحيحٌ»، وقولِهم: «حديثٌ صحيحٌ»!!

والحديثُ مخرَّجٌ في «الصحيحة» (رقم ٤٥) بشواهده.

(٥)

ذَكَـرَ (ص ٤) قولَـه ﷺ: «اللهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَـراتِ الأخلاقِ»، ثمَّ قالَ عَقِبَهُ: «فاسْتَجابَ اللهُ تعالى دُعاءَهُ وفاءً بقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾...».

قلتُ: فلمـاذا لم يتـذكَّرْ هٰذا (الخَسَّافُ) كلامَه هٰذا عندما طعَنَ بصحابيٍّ مِن صحابةِ النبيِّ ﷺ، وأميرٍ مِن أُمراءِ المُؤمنينَ، ألا وهُـو مُعاويةُ بنُ أبي سُفيانَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ، بل قالَ عنهُ: «إنّه مِن أُصحابِ النَّارِ»؟! كما حَكَيْتُه في «الأنوار» (ص ١١)، بما لا يقوى معه على الإنكار!

ولقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ دعاؤهُ لمُعاويةَ رضيَ اللهُ عنهُ: «اللهُمَّ عَلِّمْ مُعاويةَ الكِتابَ، وقِهِ العذابَ»[2].

---

(١) «شرح الزرقاني على الموطأ» (٤ / ٢٥٦).

(٢) أخرجه: أحمد (٤ / ١٢٧)، وابن حبان (٥٦٦)، والبزّار (٣ / ٢٦٧)؛ عن العِرباض بن سارية.

=

وصحَّ عنهُ ﷺ أيضاً قولُه فيه: «اللهُمَّ اجْعَلْهُ هادِياً مَهْدِيّاً واهْدِ بهِ»[1].

فلماذا لا يقولُ (الخسَّافُ) هُنا: فاستجابَ اللهُ دُعاءَهُ؟! أمْ أنّها نزعةُ التشيُّعِ التي وَرِثَها عمَّنْ شَيَّخَهُم عليهِ مِن الغُمارِيِّينَ وأَضرابِهِم؟! إذ يقولُ شيخُهُ (!) عبدُاللهِ الغُماريُّ في «نهايةِ آمالِه» (ص ٧ ـ ٨) في معنى حديثِ: «لَيُذادَنَّ عنِ الحوضِ أقوامٌ مِن أُمَّتي...»؛ الوارد في بعضِ أَلفاظِهِ: «إنَّهُم لم يزالوا مُرْتَدِّينَ على أعْقابِهِم»[2]، موافِقاً لأخيهِ (الحافِظِ) أحمد الغُماري: «أنا أجزمُ أيضاً بأنَّ الحديثَ في مُعاويةَ وأصحابِهِ»!

فماذا نقولُ في هٰذا الكَنُودِ وأذنابِهِ؟!

وهل يُؤتَمَنُ هٰؤلاءِ على دينٍ؟!

هٰذا باطلٌ بيقينٍ!! ولا عُدوانَ إلَّا عَلى الظَّالمين.

= وللحديث شواهد وطُرق تُنظر في التعليق على «شرح مجلس البطاقة» (ص ١٤٩ ـ ١٥٠).

(١) وتخريجه ـ مفصلاً ـ في «السلسلة الصحيحة» (١٩٦٩).

(٢) كما في «الصحيحين».

(٦)

كتب (ص ٥) عُنواناً: «مَن هُم الذين وجَّهَ إليهِمُ الشيخُ هٰذهِ الطُّعونَ؟»!

ثمَّ تكلَّمَ بكـلامٍ مَمْجوجٍ مَحْجوجٍ، انتهى بهِ إلى أنّهم «أعـلامُ أهـلِ الحديثِ في هٰذا العصرِ»!! فكانَ مِن هٰؤلاءِ ـ على حَدِّ زعمِه ـ الكوثريُّ ومَن سارَ على نَهْجه!

ثمَّ نقلَ ـ بعدُ ـ كلمةً في «كَرَم الطَّبْع، ولينِ الجانب، والتلطُّفِ بالمُسلمينَ، والابتعادِ عن هُجْرِ القولِ والعَجْرفةِ» عن هٰذا الكوثريِّ!

والكوثريُّ قد كَفانا مُؤنَتَهُ مُعَظِّمٌ مِن مُعظِّمي (الخسّاف) ومُقدِّمٌ مِن مُقدِّميهِ، ألا وهُو أحمدُ الصدِّيق الغُماري في كتابه «بيان تلبيس المُفْتري محمَّد زاهِد الكَوْثري»، حيثُ كشَفَ فيهِ تلاعُبَهُ، وفضَحَ فيهِ تَطاوُلَهُ!

فإذا قَبِلَ (الخسّاف) كلامَ الغماريِّ؛ سَقَطَ مِن ميزانِهِ الكوثريُّ! وإذا قَبِلَ الكوثريَّ؛ سقَطَ مِن ميزانِهِ الغُماريُّ!

وهُما عِنْدنا ساقِطانِ!

ثمَّ هٰذا الكـوثـريُّ (الخَلوق) يَصِفُ عَلَماً مِن أَعْلامِ

الأمَّةِ وإماماً مِن أئمَّتِها ـ وهو العلاَّمةُ ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ رحمهُ اللهُ تعــالى ـ بأوصـافٍ تعكِسُ حقيقـةَ (كَـرَمِ طَبْعِـه) في الاسترسالِ بالشَّتْم والتَّقبيح، والسَّبِّ والتَّجْريح!!

حيثُ وصفَـهُ في «... الظلامِ المُخَيِّم...» (ص ٢٢ و٢٤ و٢٨ و٣٠ و٣٦ و٦٦ و١٧٠ و١٨٢) بالكفرِ!

ووصفهُ (ص ١٨٢) بالزَّندقة!

وفي (ص ٤٧ و١٦٨)؛ قال: «وَقح»!

وفي (ص ٦٦): «بليد»!

وفي (ص ١٠): «غبيّ»!

وفي (ص ٢٨ و٥٩): «تَيْس حِمار»!

وفي (ص ٣٩): «مِن إخوانِ اليهودِ والنَّصارى»!

فانْظُروا إلى عفَّتِه بل عُفونتِه[1]!

وفي «مقالات الكوثري» (ص ٤١٨) ارتضاءٌ لوصفِ الإمامِ الشوكانيِّ صاحب «نيل الأوطار» باليهوديَّة!!

وفي «مقـالاتِـه» ـ أيضـاً ـ (ص ٤٠٩) تسميةُ كتـابِ

---

(١) وفي «براءة أهل السنة...» تفصيل مطوَّل.

«التـوحيد» لإمـامِ الأئمَّـة ابنِ خُزيمةَ بأنَّهُ «كتابُ الشِّرْك»؛ قال: «وذلك لِما حَواهُ مِن الآراءِ الوثنيَّة»!!

ففي هٰذا الكوثريِّ يُقالُ:

عَجِبْتُ لِشَيْخٍ يَأْمـرُ النَّـاسَ بالتُّقى
ومَـا رَاقَبَ الـرَّحْمٰنَ يَوْمـاً ومَـا اتَّقى

وقـد نقـلَ مقـدَّمُ آخَـرُ مِن مُقَدَّمي (الخَسَّاف)، وهو عبدُاللهِ الغُمـاري، في «بـدع التفاسير» (ص ١٣٩) غَمْزَ الكـوثـريِّ بالحـافظِ ابنِ حجـرٍ العسقـلانيِّ؛ أنَّه كانَ يتَّبِعُ النِّسـاءَ (!)، وهي «فعلةٌ شنْعـاء، وكـذبةٌ صَلْعاء، هي مِن صريحِ القَذْفِ عند الفُقهاء»[1]!

فهـل تُسقِطُ أيُّها (الخسَّاف) بهٰذا النَّقْلِ الغُماريَّ أم الكوثريَّ؟! أم أنَّهما معاً - أيضاً - ساقِطانِ؟!

... هٰؤلاء هُم (أهـلُ الحـديثِ) الَّـذينَ (أَهَّلَهُم) (الخسَّافُ) فيما أشرتُ إليهِ قبلُ!!

---

(١) «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» (ص ٢٩) للأخ الشيخ بكر أبو زيد.

وفي الجَعْبَةِ[1] كثيرٌ عن هٰذه العُصبَةِ، نُرجِئُهُ إلى حينِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(٧)

ثمَّ ذكَرَ (ص ٦ ـ ٧) بقيَّةَ أَسماءِ (!) الَّذينَ ردَّ عليهِم شيخُنا وتعقَّبَهُم، لكنَّهُ ذكرَ منهُم «الشيخَ المحقِّقَ أَحمد شاكر»!

وهٰذا إقحامٌ منهُ (ماكِر)؛ إذ لا تَعْدو ردودُ شيخِنا على الشيخ أَحمد شاكر عن أنْ تكونَ مُناقشاتٍ حديثيَّةً، ومُباحثاتٍ علميَّةً؛ ملْؤها التَّقديرُ لعلمِه الغزيرِ وفَضْلِه الكبيرِ وسَلَفيَّته العاليةِ.

أَمّـا الآخرونَ المذكورونَ؛ كالغُماريِّينَ، وأَبي غُدَّة، والأعظميِّ، وعوَّامة، ومحمود سعيد؛ فبساطُهُم مطويٌّ عند كلِّ منصفٍ طرَحَ التعصُّبَ ولم يَغُرَّهُ بريقُ الأَسماءِ!

وثَمَّـةَ رسائلُ مُفْرَدةٌ في تعقُّبِ هٰؤلاءِ جميعاً، وكَشْفِ أَحوالِهم، وتَبْيينِ مقالاتِهم.

وفي «براءَة أَهل السُّنة»، و «كشف النِّقاب»، و «كشفِ

---

(١) بفتح الجيم، ولا يجوز ضمُّها.

المُتواري مِن تلبيساتِ الغُماري» و«الردُّ العِلْمي على حبيب الـرحمٰن الأعظمي»[1]، و«الكشف المُعْلِم بأباطيلِ كتاب تَنْبيه المسلم»، و«إحكام المَباني بنَقْض وصول التهاني»؛ جمـلٌ كافيةٌ لتعريفِ الباحثِ عن الحقِّ بحقيقةِ المُعَظَّمينَ عند هٰذا (الخسَّافِ)! الَّذين يتبجَّحُ بتسميتِهِم (أَهْلَ الحديثِ)!!

(٨)

ثمَّ قالَ (ص ٨ ـ ١٢) عُنواناً: «سَرْد شتائمِهِ للعُلماءِ الأجلاَّءِ الَّذينَ يُخالِفُهم في الرأْيِ»!

ثمَّ (اجتَزَأَ) شيئاً مِن عباراتٍ لشيخِنا وردَتْ أَثناءَ نِقاشِهِ وردودِهِ على بعضِ مَن تطاوَلَ أو حَرَّفَ، فكانَ الردُّ مُقْتَضياً الشِّدَّةَ فيمَن هٰكذا صِفَتُه ومَعَ مَن هٰذه طريقتُه!!

فمثلاً أَخذَ على شيخِنا قولَه في «السلسلة الصحيحة» (٤ / هـ) في محمـد علي الصَّـابونيِّ : إنَّـهُ «سرَّاقٌ، غيرُ صادقٍ، جاهلٌ، مضلِّلٌ، صاحبُ دعوى فارغةٍ»!

---

(١) ومن خلال هٰذا (الردّ) تعرف فسادَ وصفِ (الخسّاف) (ص ٧) له بـ (الأثري)، وهو حنفي غارق في تعصبه!

هٰكذا نقلَ عِبارتَه! في سياقٍ واحدٍ!! وليست كذٰلك، بل جاءَ كلُّ وَصْفٍ منها بعيداً عن الآخرِ ومُطابقاً لواقعٍ اقْتَرَفَه الصابونيُّ في كتاباتِهِ وتساويدِه!

قالَ شيخُنا في «الصحيحة»: «وبين يديَّ الآنَ المجلَّد الأوَّل من كتاب «مختصر تفسير ابن كثير» اختصار وتحقيق محمد علي الصَّابـوني، فيه العَجَبُ العُجاب مِن السرقةِ باسمِ الاختصارِ والتحقيقِ، وليس فيهِ مِن التَّحقيق شيء...».

فأَنت ترى أنه قالَ: «...مِن السرقةِ...»، فغيَّرها (الخسَّاف) إلى (سرَّاق)!! وفرْقٌ بين الصيغتينِ معنىً ومبنىً، فالأولى مَصْدرٌ، والثانية (المحرَّفة) صيغةُ مُبالغة!!

وأَمّـا وصفُ شيخِنـا للصابونيِّ بأَنّه «غيرُ صادقٍ»[1]، فجاء بعدَ نقلِ شيخِنا عن الصابونيِّ في مختصرِه لـ «تفسير ابن كثير» أَنّه «اقتصر فيهِ على الأحاديثِ الصحيحةِ، وحَذَفَ

---

(١) ومن تمام زيف هٰذا (الخساف) وتناقضه أنه يصف (ص١٤) بعضَ أهل العلم بالوصف نفسه، فيقول عنه: «غير صادق»! فماذا نقول فيمن يتلوَّن كالحرباء؟!

الأحاديثَ الضعيفةَ! كما حَذَف الرواياتِ الإسرائيليَّة»، فقالَ شيخُنا عَقِبَ ذٰلك مباشرةً: «وهو في كلِّ ذٰلك غيرُ صادقٍ كما تقـدَّم. . .»، إذ قد ذكـرَ شيخُنا ـ قَبْلُ ـ أمثلةً مِن الرواياتِ الضَّعيفةِ والواهيةِ الَّتي انْطَلَتْ على الصَّابونيِّ ـ لقلَّةِ علمِه، وكسادِ بضاعتِه ـ، ولم يتنبَّهْ لها، فأوردَها في «مختصرِه»!

وهٰكذا سائرُ الأوصافِ الَّتي (جَمَعها) في صعيدٍ واحدٍ هٰذا (الخسَّافَ) مِن سائرِ تعليقاتِ شيخِنا وتآليفاته، مُسَمِّياً إيَّاها (سُباباً وشتائمَ)، وهي ليستْ إلَّا رُدوداً على مُحَرِّفٍ، أو نَقْضاً لمُبتدعٍ، أو كَشْفاً لحقيقةِ جَهولٍ غالٍ.

وربُّنا سبحانَه يَقولُ: ﴿لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَـوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾، وأيُّ ظُلمٍ أشـدُّ مِن تحـريفِ النُّصوصِ، وركوبِ الابتداعِ، وامتطاءِ الهوى؟!

ثمَّ النَّقْدُ بشدَّةٍ للمُخالفِ، إذا كانتْ مُخالفتُه ممَّا فيهِ قَدْحٌ بِهِ لبدعةٍ جارفةٍ أو تقليدٍ صارخٍ، وكانَ في ذٰلك مصلحةٌ شرعيَّةٌ: أمـرٌ مشـروعٌ مُتـوارَثٌ ـ كمـا أشـرتُ إليهِ قبـلُ ـ، فالبـاحثُ يَرى مِن ألفـاظِ عُلمائِنا (أهلِ الحَديثِ) في نقْدِ الضُّعفاءِ والمجروحينَ وأصحابِ الأهواءِ ألواناً وصُنوفاً:

فمِن أمثلةِ ذلك قولُهم في بعضِ الرُّواةِ: «لا يُساوي دستجةَ بقْلٍ»؛ كما في «الميزانِ» (٤ / ١٢٧).

وقولُهم: «فُلانٌ جِرابُ الكَذِب»؛ كما في «نُزهةِ الألباب» (٢ / ١٦٢) لابنِ حَجَر.

وقولُهم: «لم أَرَ أَعمى قلباً منهُ»؛ كما في «تهذيب التَّهذيب» (١ / ١٧٦) لابن حَجَر.

وقولُهم: «طَبْلٌ، لا يدري ما يخرُجُ مِن رأْسهِ»؛ كما في «تاريخِ بغداد» (١ / ٣١٢).

وقولُهم: «رافضيٌّ مثل الحمار»؛ كما في «الثقات» (٦ / ١٤٠) لابن حِبَّان.

بل قالوا: «هو أَكذبُ مِن حماري هٰذا»؛ كما في «لسانِ الميزان» (١ / ١١٩) لابن حَجَر.

. . . وهٰكذا في عباراتٍ كثيرةٍ فيها الشِّدَّةُ على هٰؤلاءِ المجروحينَ أَو المُخالفينَ؛ غيرةً على دينِ اللهِ، وحِرصاً على بيانِ الحقِّ وإظهارِهِ.

فما ظَنَّهُ الجاهلُ شَتْماً هو في الحقيقةِ بيان، وما حَسِبَه الغافلُ سبّاً هو في أَصلِه على الحقِّ بُرهان.

فهذه (الغفلةُ) وذلك (الجَهْلُ) هما في الحقيقةِ استرسالٌ معَ سوءِ الظَّنِّ المُنْبَعِثِ مِن العصبيَّةِ المذهبيَّةِ والحقدِ النَّفسيِّ!

واللهُ المستعان على أهلِ الزَّيغِ والبُهتان.

(٩)

ثمَّ قالَ (الخسَّاف) (ص ١٠): «ولم يَكْتَفِ بذلك وغيرِه، بل تطاوَلَ على الإمامِ أبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ تعالى، فقالَ عنهُ كما في تعليقِهِ على كتاب «السنَّة» لابنِ أبي عاصمٍ (١ / ٧٦) ما نصُّه: «ضعَّفهُ الأئمَّةُ لسوءِ حفظِه»، معَ أنَّ كبارَ أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديلِ الَّذينَ عاصروهُ أثْنَوْا عليهِ ووثَّقوهُ؛ كما يجدُ ذلك مَن راجعَ ترجمةَ الإمامِ في مثلِ «تَهْذيب التَّهذيب» للحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ».

قلتُ: وفي كلامِه تَلْبيساتٌ وتدليساتٌ:

الأوَّلُ: وَصْفُهُ كلامَ شيخِنا في الإمامِ أبي حنيفةَ رحمه اللهُ تعالى أنَّه تطاولٌ! وهو المُتطاولُ حقيقةً، إذ لم يأتِ شيخُنا بجديدٍ، وإنَّما أشارَ في كلمتِه المختصرةِ تلكَ إلى كلامِ[1]

---

(١) كما في المصدر الذي سيأتي الإشارة إليه.

الإمامِ البخاريِّ والإمامِ مسلمٍ والإمامِ النَّسائيِّ وابنِ عديٍّ وابنِ سعدٍ والعُقيليِّ والإمام أحمدَ بنِ حَنبلٍ وابنِ أبي حاتمٍ والدَّارقطنيِّ والحاكمِ وعبدِالحقِّ الإشبيليِّ والذهبيِّ وغيرِهم في الإمامِ أبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ.

فهل هٰؤلاء جميعاً متطاولونَ؟! أَمْ أَنَّ المُتطاولَ مَن يصفُ نقدَهُم وكلامَهُم بالتطاولِ؟!

الثَّاني: أنّ (الخسَّاف) قد بَتَرَ مِن كلامِ شيخِنا في «السُّنَّة» ما يدلُّ على إجلالِهِ لأبي حنيفةَ رحمهُ الله تعالى وثنائِهِ عليهِ، فقد قالَ حفظهُ اللهُ في الحديثِ الَّذي يتكلَّمُ على إسنادِهِ: «إسنادُهُ ضعيفٌ، رجالُه ثقاتٌ، رجالُ البُخاري؛ غيرَ أبي حنيفةَ؛ فإِنَّهُ - **على جلالتِهِ في الفِقهِ** - ضعَّفه الأئمَّةُ لسوءِ حفظِهِ، وقد خرَّجتُ أسماءَ هٰؤلاءِ الأئمَّةِ في «الأحاديثِ الضَّعيفةِ» (ص ٧٦) بما لا تراهُ في كتابٍ آخرَ. . .».

قلتُ: وهُو ما لَخَّصْتُه عنهُ قبلَ سُطورٍ.

فانْظُرْ إلى بَتْرِهِ وصفَ الإمامِ أبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ تعالى بالجلالَةِ في الفِقْهِ، وبَتْرِهِ ذِكْرَ الإشارةِ إلى أسماءِ الأئمَّةِ

الَّذينَ نَقَلَ شيخُنا عنهُم خُلاصةَ أقوالِهم!

فماذا نَقولُ بمثلِ هٰذا الجهول؟!

الثَّالثُ: قولُه: «معَ أنَّ كبارَ أئمَّةِ الجرحِ والتَّعديلِ الَّــذينَ عَاصَـروهُ أثْنَـوْا عليهِ ووثَّقـوهُ...»، ثمَّ عزْوُهُ ذٰلـكَ لـ «تهذيب التَّهذيب»: قولٌ باطلٌ لا أَصلَ لهُ، بل هُو كذبٌ صريحٌ، وبيانُه مِن وُجوهٍ:

أ ـ أنَّـه لم يُنْقَـلْ في الإمـامِ توثيقٌ صريحٌ لا في «التَّهذيب» ولا في غيرِه؛ إلَّا عن ابنِ مَعينٍ، وفي النَّقْلِ عنهُ بَحْثٌ.

ب ـ أنَّ الكلامَ الذي في «التَّهذيب» ليسَ فيهِ مِن توثيقِ أبي حنيفةَ إلَّا ما ذُكِرَ عنِ ابنِ مَعينٍ، وأمَّا باقي الكلامِ؛ فهو مَدْحٌ لهُ وثناءٌ على فِقهِهِ وعِلمِه، وهٰذا ممَّا لا نِزاعَ فيهِ، وللهِ الحمدُ.

جـ ـ أنَّ شيخَنا قد أَوردَ في «السلسلةِ الضَّعيفةِ» نقلاً عن الـذَّهبيِّ قولَ ابنِ مَعينٍ في الإمامِ أبي حنيفةَ: «يُكْتَبُ حديثُه»[1]، ثمَّ علَّقَ شيخُنا بقولِه:

---

(١) وهي من صيغ الجرح عنده. «الرفع والتكميل» (ص١٠٢).

«وهذا النَّقلُ عن ابنِ مَعينٍ معناهُ عندَه أنَّ أبا حنيفةَ مِن جُملةِ الضُّعفاءِ، وهو يُبيِّنُ لنا أنَّ توثيقَ ابنِ مَعينٍ للإمامِ أبي حنيفةَ الَّذي ذكرهُ الحافظُ في «التَّهذيبِ» ليس قولاً واحداً لهُ فيهِ.

والحقيقةُ أنَّ رأيَ ابنِ مَعينٍ كانَ مُضطرباً في الإمامِ؛ فهو تارةً يُوَثِّقُه، وتارةً يُضَعِّفُه ـ كما في هٰذا النَّقْلِ ـ، وتارةً يقولُ فيما يرويهِ ابنُ مُحْرِزٍ عنهُ في «معرفةِ الرِّجال» (١ / ٦ / ١): كانَ أبو حنيفةَ لا بأْسَ بهِ، وكانَ لا يكذِبُ، وقالَ مرَّةً أخرى: أبو حنيفةَ عندَنا مِن أهلِ الصِّدقِ، ولم يُتَّهم بالكذبِ».

ثمَّ قالَ شيخُنا: «وممَّا لا شَكَّ فيهِ عندَنا أنَّ أبا حنيفةَ مِن أهلِ الصِّدْقِ، ولكنَّ ذٰلك لا يكْفي ليُحتَجَّ بحديثِه، حتَّى ينضمَّ إليهِ الضبطُ والحِفْظُ، وذٰلك ممَّا لم يثْبُتْ في حقِّه رحمهُ اللهُ، بل ثبتَ فيهِ العكسُ؛ بشهادةِ مَن ذكرْنا مِن الأئمَّةِ، وهُم القومُ لا يَضِلُّ مَن أخذَ بشهادتِهم واتَّبَعَ أقوالَهُم.

ولا يَمَسُّ ذٰلك مِن قريبٍ ولا مِن بعيدٍ مَقامَ أبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ في دينِه وورَعِه وفِقْهِهِ؛ خلافاً لظنِّ بعضِ المتعصِّبينَ لهُ مِن المتأخِّرينَ...».

ثمَّ قالَ شيخُنا بعدَ كلامٍ:

«. . . **فلا ضَيْرَ على أَبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ أَنْ لا يكونَ حافظاً ضابطاً ما دامَ أَنّه صدوقٌ في نفسِه، أَضِفْ إِلى ذٰلك جلالةَ قدْرِهِ في الفِقهِ والفَهْم** . . .».

ثمَّ قالَ حفِظَهُ المولى في أَبي حنيفةَ رحمهُ اللهُ:

«وحَسْبُهُ ما أَعطاهُ اللهُ مِن العلمِ والفَهْمِ الدَّقيقِ، حتَّى قالَ الإمــامُ الشـافعيُّ: «النَّـاسُ عيالٌ في الفقـهِ على أَبي حنيفةَ»، ولذٰلك ختَمَ الحافظُ الذهبيُّ ترجمةَ الإمامِ في «سيرِ النُّبـلاءِ»[1] (٥ / ٢٨٨ / ١) بقولِه ـ وبهِ نختمُ ـ: (قلتُ: الإمامةُ في الفقهِ ودقائقِهِ مُسلَّمةٌ إلى هٰذا الإمامِ، وهٰذا أمرٌ لا شَكَّ فيهِ:

ولَـيْسَ يَصِـحُّ في الأذْهـانِ شَيْءٌ
إذا احْـتَـاجَ الـنَّـهـارُ إلـى دَليلِ)»

قلتُ: فهل يخفى هٰذا الثَّناءُ والمديحُ والتَّقديرُ على (الخسَّافِ) أم يعرفُه؟

---

(١) وهو مخطوط حينئذ، نقل منه شيخُنا قبل أن تراه عيون المتعالِمين!

إنْ كانَ يخفى عليهِ؛ فهـذا مِن الأدلَّةِ المُتوافرةِ على جَهْلِهِ وقُصورِهِ!

وإنْ كانَ يعرِفُه وطواهُ وكَتَمَهُ؛ فهو مِن الأدلَّةِ المتكاثرةِ ـ أيضاً ـ على كذبِه وتَضْليلِه!

فلْيَعْتَبِـرْ بهـذه اللَّفتةِ جَهَلَةُ المفتونين، الَّذينَ تغرُّهُم العناوين، ولا يَنْظُرونَ المضامين.

(١٠)

أمّا قولُه (ص ١١): «ويتّهم (سيِّد قطب) كما نقلَ ذلك أيضاً عنهُ فضيلةُ المحدِّث[١] محمود سعيد حفظهُ الله تعالى (بعدَّة كفريَّات)»[٢].

فهٰذا كلامٌ فاسدٌ، يدلُّ ـ ضِمْنَ أدلَّةٍ كثيرةٍ ـ على فسادِ عقلِ هٰذا (الخَسَّافِ)، وضلالِ نهْجِهِ!

فشيخُنا حفِظَهُ اللهُ انتقدَ بعضَ كلماتٍ موهمةٍ للأستاذ سيِّد رحمهُ الله؛ طالباً التَّعليقَ عليها بما يدفعُ الإيهامَ عنها،

---

(١) هٰذا من أوصاف أهل الأهواء بعضهم لبعض، وكشف حقيقته في «الكشف المعلم...»، وهو على وشك الصُّدور.

(٢) وقد كرَّر ذلك (ص ٧) بأسلوب آخر!

ولم يتَّهِم سيّداً رحمهُ اللهُ (بكفريَّات) لا مِن قريبٍ ولا مِن بعيد! ولكنّه تشويشُ أهل الأهواءِ وتهويشُهم!

وممَّا يدفعُ هٰذه الفِرْيَةَ النَّكراءَ، ويدرأُ تِلْكَ الكذبةَ الشَّنعاءَ ما قالَه شيخُنا حفظهُ اللهُ تعالى في مقدِّمتِه البديعةِ لـ «مُختصرِ العلوِّ للعلي العظيم» (ص ٦٠) لمَّا تكلَّم عن أَثرِ تصفيةِ الشوائبِ التي عَلَقَتْ بالإِسلامِ منهُ؛ قالَ:

«ولقد تنبَّهَ لهٰذا أخيراً بعضُ الدُّعاةِ الإِسلاميِّينَ، فها هُو **الأستاذ الكبير سيّد قُطب رحمهُ اللهُ تعالى**؛ فإِنّهُ بعد أَنْ قرَّر تحتَ عنوان «جيل قُرآني فريد» أَنَّ هٰذهِ الدَّعوةَ أَخرجتْ جيلاً ممَيَّزاً في تاريخِ الإِسلامِ كلِّه...» إلى آخرِ كلامِه.

فهل مَن يصفُ الأستاذَ سيِّداً رحمهُ اللهُ بهٰذه الأوصافِ وينقلُ عنهُ؛ مستدلاً بهِ، مقرِّراً لكلامِه؛ يُمكِنُ أَنْ يتَّهِمَهُ (بعدَّة كُفريَّات)!

تاللهِ إنَّها كذباتٌ مُفتَريات!!

وصدَقَ ـ واللهِ ـ مَن قالَ:

لَيْسَ في الحقِّ يا أُمامةُ رَيْبُ
إنَّما الرَّيْبُ مَا يَقولُ الكَذوبُ

(١١)

ثمَّ قالَ ذلـك القَميءُ (ص ١٢): «وقد قالَ الحافظُ الذهبيُّ في حقِّ ابنِ تيميَّةَ في رسالتِه المشهورةِ إليهِ المسمَّاة بـ «النَّصيحةِ الذَّهبيَّة»: لقدْ كانَ سيفُ الحجَّاجِ ولسانُ ابنِ حزمٍ [شقيقينِ][1] فواخَيْتَهما. وأَزيدُ أَنا فأَقولُ: فرابِعُهم الشيخُ الألبانيُّ، فكانَ كما قيلَ: ورابِعُهم...»!!

هكـذا قالَ مَن صدَّرَ كتابَه بقولِه: «فاعْلَمْ أَنَّ الأُلْفَةَ والقـولَ الحسنَ السَّديدَ ثمـرةُ حُسنِ الخُلق، وأَنَّ الهُجْرَ والسُّبابَ ثمرةُ سوءِ الخُلُق...»!

فهو يكذبُ على نفسِه، ويفتري على قُرَّائه!

فهو يقولُ: «ورابِعُهم...»!

وهذا قولٌ ليس بحاجةٍ إلى التعليقِ عليهِ؛ لأنَّ الأمرَ في مثلِه كما قيلَ:

فحَسْبُكُمُ هذا التَّفاوتُ بَيْنَنا
فَكُلُّ إناءٍ بالَّذي فيهِ نَاضِحُ

---

(١) سقطت من (الخسّاف)! أسقط الله ضلاله.

وأمّا جَزْمُ (الخسّاف) بأنَّ «النَّصيحةَ الذَّهبيَّةَ» مِن تأليفِ الإمامِ الذهبيِّ رحمه الله؛ فهو جزمٌ باطلٌ، ورأْيٌ عاطلٌ، جرى فيهِ على نسقِ ذلك الكوثريِّ الهالكِ في تعصُّبهِ وبُغضهِ لأئمَّةِ السُّنَّةِ وأئمَّةِ التوحيدِ؛ كما سبقتِ الإشارةُ إلى شيءٍ منهُ!

وتفصيلُ هذا الإجمالِ المتَّصلِ بـ «النَّصيحةِ الذَّهبيَّةِ» محلُّهُ كتابي «الشُّهُبُ المرميَّة على النَّصيحةِ المزعومةِ الذَّهبيَّة»؛ بيَّنْتُ فيهِ بأَدلَّةٍ مُتكاثرةٍ بُطلانَ نسبتِها للإمامِ الذهبيِّ رحمهُ اللهُ، وهو قيدُ الإعداد.

(١٢)

ثمَّ عَنْوَنَ (الخسّاف) (ص ١٣) بقولِه: «بيانُ أنّه لا يَتَورَّعُ عن تَكْفيرِ وتَضْليلِ وتَسْفيهِ مَن يُخالفُه في آرائِه»[1]!

ثمَّ نقلَ كلاماً لشيخِنا في بعضِ كتُبه يَصِفُ فيهِ بعضَ الغُمارِيِّينَ والأعظميَّ والكوثريَّ بـ: «عدوّ أهلِ السنَّةِ»، أو: «عدوّ أهل الحديث»، أو: «عدوّ أئمَّة السَّلَف والتوحيد»!

وبنى على هذا الكلامِ تلكَ الدَّعوى الفارغةَ الكاذبةَ!

وهي دعوى ظاهرةُ البُطلانِ، جليَّةُ النُّكرانِ! إذ هؤلاءِ

(١) وكرَّر ترداده (ص ٢٧)!

جميعاً معروفونَ بالعصبيَّةِ الغارقةِ، والتَّقليدِ الغالي، وبمُناوأتِهم لعُلماءِ السُّنَّةِ وأئمَّتِها؛ كمثلِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة، والعلاَّمة الإمام ابن القيِّمِ، ومَن سارَ على نهجهما مِن قبلُ ومِن بعدُ.

فكلامُ شيخِنا فيهم وصفٌ مُطابقٌ لحالِهم، ولا يستلزِمُ منهُ ذلك التَّكفيرَ الجائر؛ إلاَّ مَن هو مَفْتونٌ حائر!

ثمَّ إنَّ كلَّ عارفٍ بشيخِنا العلاَّمةِ يعلمُ يقيناً شديدَ ورعِه في البُعدِ عن التَّكفيرِ، وعظيمَ ردِّهِ على المُكفِّرين، وما مُناقشاتُه مع «التَّكفيرِ والهجرةِ»[1] عنَّا ببعيدةٍ!

ولا أدلَّ على ذلك مِن تورُّعِ شيخِنا ـ إلى هذهِ الساعةِ ـ عن تكفيرِ مَن يُكفِّرُ بعضَ العُلماءِ؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، ومَن يتَّهِم بعضَ الصَّحابةِ بالنِّفاقِ؛ كمُعاويةَ رضيَ اللهُ عنهُ!

فمثلُ هذا الضَّالِّ حَقيقٌ بأنْ ينعكِسَ عليهِ كلامُه، وأنْ يرجِعَ إليهِ قصدُهُ ومَرامُه!

---

(١) فلم يصدَّهم ويقف في وجههم إلا هو ـ جزاه الله خيراً ـ وبعض الدعاة السلفيين من إخوانه وتلاميذه.

(١٣)

ثمَّ لم يَكْتَفِ هٰذا (الخَسَّـافُ) بالكـذبِ والتَّضليل، والتَّلبيس والتَّدليس، حتى مشى بالنَّميمةِ والبَهْتِ مِن القولِ؛ كما في (ص ١٥) مِن كتابه[1]، حيثُ زعمَ كاذباً أَنَّ شيخَنا يتَّهِم الشيخَ نسيباً الرِّفاعيَّ (بالشِّركِ الأكبرِ)!

كذا قالَ عليهِ مِن اللهِ ما يستحقُّ!

وكلامُ شيخِنا بعيدٌ عن ذٰلك بُعْدَ المشرِقِ والمغربِ، إذ ناقشَ شيخُنا في كتابه «التوسُّل» (ص ٩١ ـ ٩٢) كلمةً قالَها الشيخ نسيب الرِّفاعي في بعضِ كُتبِهِ، فحَكَم عليها[2] بأَنها «خطأٌ جسيمٌ، وجَرْحٌ بَليغٌ، هٰذا إنْ لم يَكُنْ شِرْكاً أكبرَ والعياذُ باللهِ تعالى»، هٰذا لَفْظُه.

فشتَّانَ ما بينَ اللَّفظينِ، وفَرْق بينَ المعْنَيينِ!

ولكنَّ أهـلَ الأهـواءِ والبـدَعِ استمـرؤوا الكَـذِبَ، واستلذُّوا التَّحريفَ، واستسهلوا التَّزويرَ!

فلا قُوَّةَ إلَّا باللهِ.

---

(١) وكرَّره (ص ٣٥)!!

(٢) لا عليه!

ومِن مَشْيِه بالنَّميمةِ أنَّه زارَ[1] الشيخَ نسيباً الرِّفاعيَّ في بيتِه، ومعهُ نسخةٌ مِن «قاموسِ شتائمِه»، فأعطاهُ إيَّاهُ (مُذكِّراً) لهُ بوصفِ الشِّركِ الأكبرِ الذي افتراهُ! فما كانَ مِن الشيخِ نسيب ـ جزاهُ اللهُ خيراً ووفَّقهُ لردِّ كيدِ المبتدعةِ الضُّلَّال ـ إلَّا أنْ قالَ لهُ: «ومَعَ ذلكَ؛ فأنا معَ الشيخِ ناصرٍ ضدَّكَ، وهو شَيْخي، وصاحبُ الفضلِ عليَّ».

فخَرَجَ (الخسَّاف) خائباً يجرُّ خلفَه أذيالَ الخِزْيِ وهُو حَسيرٌ!

فهٰذا هو إنصافُ دُعاةِ التَّوحيد، وفَضْلُ أهلِ السُّنَّةِ؛ إذ منهَجُهم هو الجامعُ بينَهم، لا مجرَّد الصَّداقاتِ الزائفةِ المُبطلةِ، فلو جرى بينَ بعضِهم خلافٌ ما؛ فإنَّ هٰذا الخِلافَ لا يُؤثِّرُ ـ بحالٍ ـ على منهجِهِم ودعوتهم.

وأمَّا أهلُ البِدَعِ، وأصحابُ الأهواءِ؛ فعلى النَّقيضِ مِن ذلك، فتراهم يُقدِّمونَ كلَّ مُتعَصِّبٍ هالك، إذا ما وافقَهم على طرائقِهِم وغَويِّ المسالِك!! فالجامعُ لهُم مصالِحُهم

---

(١) كما حدثني من حضر المجلس في بيت الشيخ نسيب حفظه الله، ثم حدَّثني بذلك الشيخ نسيبٌ نفسُه.

وأَهواؤهُم، فعليها يجتَمِعون، وفيها يَلْتقون، وإليها يُهْرَعون!!

(١٤)

ثم عَنْوَنَ (الخسَّاف) (ص ١٦) بقولِه: «الألبانيُّ يقولُ: إنَّ الفقهَ الحنفيَّ يُساوي الإنجيل»!

وكَرَّرهُ (ص ٢٦)!

ثمَّ تكلَّمَ بكلامٍ ممْجوجٍ، يمتلىءُ كذِباً وتنفيراً، فيه الزَّعمُ أنَّ شيخَنا «يشبِّهُ الفقهَ الإسلاميَّ المُمَثَّلَ بالمذاهبِ الأربعةِ وغيرِها؛ أنَّهُ يُساوي الإنجيلَ المحرَّفَ»!

كذا قالَ!

وكلمةُ شيخِنا جاءَتْ تعليقاً على روايةِ حديثِ أَبي هُريرةَ المرويِّ في «صحيحِ مسلم»[1] في نُزولِ عيسى عليهِ السلام، وفي آخرِه: «أَمَّكُم بكتابِ ربِّكُم وسنَّةِ نبيِّكُم».

فعلَّقَ شيخُنا في «مختصر صحيح مسلم» (ص ٥٤٨) عليهِ بقولِه: «هذا صريحٌ في أَنَّ عيسى عليهِ السَّلامُ يحكمُ

---

(١) وأصله في «صحيح البخاري».

بشَرْعِنا ويقضي بالكتابِ والسُّنَّةِ لا بغيرِهما مِن الإنجيلِ أو الفقهِ الحنفيِّ ونحْوِه».

(ففهِمَ) منها ـ هٰذا الذي لا يفهَمُ ـ القَدْحَ بالمذهب الحنفيِّ، ثمَّ فتَحَ الكذَّابُ الجِرابَ، وأضافَ مِن عندِهِ بقيَّةَ المذاهِبِ (كرماً وتفضُّلاً)!! وهٰذا شأْنه في كل ما يحكيهِ وينقلُه.. فلا أمانةَ ولا تَقْوى ولا خشيةَ من ساعةٍ يُقالُ فيها لأمثالِهِ مِن الكاذِبينَ المُلفِّقينَ: ﴿وقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤولونَ﴾!!

ثمَّ إنَّ فهمَهُ السَّقيمَ أنَّ في كلمةِ شيخِنا قدحاً بالمذهب الحنفيِّ فهمٌ مستنكرٌ مستقبحٌ لا يصدرُ إلَّا مِن إنسانٍ أعماهُ الغِشُّ والدَّغَل عن أنْ يرى شيئاً غيرَ الَّذي في قلبهِ؛ لِما جَبَلَ بهِ نفسَهُ مِن سوءِ الطويَّة، وفسادِ النيَّة.

وتلكُمُ العبارةُ ليستْ مِن مفرداتِ شيخِنا، بل هو مسبوقٌ بها من عددٍ مِن العُلماء.

ولم (يَفْهَم) أحدٌ مِن أهلِ الإنصافِ أنَّ فيها قَدْحاً بالمذهبِ الحنفيِّ أو غيره!

أمَّا (الخسَّاف) الراكبُ للزَّيْغِ والاعتساف؛ فهو (يفهمُ) مِن عبارةٍ دونَ هٰذهِ ما هو أكبرُ مِنها؛ مُحَمِّلاً إيَّاها ما

لا تحتملُ! فكيفَ بها؟!

و(الخسَّاف) قد جَرى في كلامِه هٰذا على قاعدةِ التَّاجرِ المُفْلِسِ الذي إذا خَوَتْ جَعْبَتُه؛ رَجَعَ إلى (دفاترِه) القديمةِ!!

إذ هٰذا الكلامُ أصلُه لحنفيٍّ مُتعصِّب انتقدَ فيهِ شيخَنا ـ مُحَرِّضاً مُؤَلِّباً ـ قبلَ أكثرَ من عشرينَ عاماً، فردَّ غيرُ واحدٍ كلامَه بدُرَرِ العلمِ وغالي النُّقولِ.

ففي كتاب «بدعة التعصُّب المذهبي» (ص ٧٠ ـ ٧٤) للأخ الفاضل الشيخ محمد عيد عبَّاسي ـ كانَ اللهُ لهُ ـ ردٌّ **مطوَّلٌ** على هٰذا الفهْمِ المُفْترى.

وفي مُقَدِّمةِ الطبعةِ الثانيةِ مِن «المختصرِ» سنة (١٣٩٣هـ) وبقَلَمِ ناشرِ الكتابِ (ص: أ ـ ب) ردٌّ آخرُ **متوسِّطٌ**.

ثمَّ أشارَ شيخُنا أخيراً إلى ردِّ هٰذا الفهمِ القبيحِ بكلِّ وضوحٍ وجلاءٍ في تعليقٍ وجيزٍ لهُ على «مختصر صحيح البُخاري» (٢ / ٤٤٣)، حيثُ أشارَ إلى تعليقِه السابقِ على «مختصرِ مسلمٍ»، ثمَّ قالَ:

«فـاستغـلَّ هٰذا بعضُ مُتعصِّبـةِ الحنفيَّةِ، فأَشاعَ بينَ الناسِ أَنَّني طعنتُ في المذهبِ الحنفيِّ! والحقُّ إِنَّني أَشرتُ بذلـكَ إلى الـردِّ على بعضِ متعصِّبتِهم مِن أَهـلِ العلمِ عنـدَهم، الَّـذينَ صرَّحـوا بأَنَّ عيسى عليهِ السلامُ سيحكُمُ بالمذهبِ الحنفيِّ! وهٰذا شائعٌ في بعضِ البلادِ الأعجميَّةِ.

قالَ الشيخُ البَرْزَنْجيُّ في «الإِشاعةِ لأشراطِ الساعةِ»: «وقـعَ لبعضِ جهلةِ الحنفيَّةِ أَنّـه ادَّعى أَنَّ كلاًّ مِن عيسى والمهـديِّ يُقَلِّدُ مذهبَ الإمامِ أَبي حنيفةَ، ووقفتُ للشيخِ عليٍّ القـاري على تأْليفٍ سمَّـاه: «المَشْـرَب الـورديُّ في مذهـبِ المهْدِيِّ»، نَقَلَ فيهِ هٰذا القَوْلَ، وردَّ عليهِ ردّاً مُشْبَعاً وجَهَّلَهُ».

قالَ العـلاَّمـةُ صدِّيق حَسَن خان في «الإِذاعة» (ص ١٦٣): «وهٰذا القولُ مردودٌ في حقِّ آحادِ الأمَّةِ المحمَّديَّةِ، فكيفَ في حقِّ النبيِّ والإمام؟!»... » انتهى.

هٰذا بطولِه كلامُ شيخِنا ونُقولُه.

وفي هٰذا الكلامِ العلميِّ الردُّ الكافي على ما تعلَّقَ بهِ ذلك المتعصِّبُ الحنفيُّ قديماً، وهٰذا المتعصِّب (المتشفِّعُ)

حديثاً! وكلاهُما مِن بابةٍ واحدةٍ؛ عصبيَّةً وتقليداً وهوىً!!

ثمَّ رأيتُ في مقدِّمةِ شيخِنا على «مختصر صحيح مسلم» (٥ ـ ١١) الطبعة الجديدة هٰذا العام (١٤١١هـ) ردّاً مفصَّلاً[1] مُسْتَوْعباً على ذٰلك (الفَهْم) الأبتَر نفسِه؛ بدلائلَ ناصعةٍ، وبراهينَ ساطعةٍ، ولولا خشيةُ الإطالةِ؛ لنَقَلْتُه بتمامِه، فلْيُراجِعْهُ مَن رامَ الخلاصَ مِن (المَهامِه)!

ولعلَّ فيما هنا كفايةً لِمَن أَنصفَ إنْ شاءَ اللهُ.

(١٥)

ثمَّ قالَ (الخسَّاف) (ص ١٧) عن مقدِّمةِ شيخِنا لـ «آداب الزِّفاف»: إنَّ قارئَها «يقرأُ سيلاً مِن السُّبابِ والشَّتائِمِ لأكثرَ مِن خمسةَ عشرَ عالماً مِن عُلماءِ الأمَّةِ كبار»!

كذا قالَ هٰذا المَكّار!

فهٰؤلاءِ (العُلماء) المزعومونَ هُم: الغُماريُّونَ، والكوثريُّ، ومحمود سعيد، وأَبو غُدَّة، والأعظمي، ومَن سارَ

---

(١) وفيه الإشارة (ص ٤ ـ ٥) أن حذف التعليق المشار إليه إنما هو من صنيع بعض الناشرين، حيث أنكر عليهم ذٰلك شيخنا، وبهذا يظهر لك بطلان ما موَّه به (الخسّاف) حول ذٰلك (ص ١٦)!

على نَهْجِهم في سُلوكِ طريقِ التَّحريف وركوبِ مطيَّةِ التَّلبيسِ!

فَهُم هُم، الَّذينَ يُبْدِئُ بِهِم ويُعيدُ، ويرجِعُ إليهِم ويزيد!!

ولقد (أعدتُ) قراءةَ مقدِّمةِ «آدابِ الزِّفاف» المشارِ إليها مرَّةً أُخرى جديدةً لأرى هؤلاءِ الـ (خمسة عشر)!! فما رأَيتُ إلَّا الثَّمانيةَ الَّذينَ أشرتُ إليهِم تلميحاً أَو تصريحاً، وهُم في المقدِّمة (ص: ٥ و٨ و١٠ و٤٦ و٤٩ و٥٠ و٥٥ و٥٨)!!

فانظُرْ كيفَ أَصبحتِ الثمانيةُ خمسةَ عشر عندَ مَن لا يخشى ناراً ﴿عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَر﴾!

(١٦)

أَشارَ (ص ١٧) إلى ما ذكرَهُ شيخُنا في مقدِّمة «صفةِ الصَّلاة» عن مُجْرياتِ ما بينَه وبينَ صاحبِ المكتبِ الإسلامِي الأخ زهير الشاويش!

ولكنَّه حمَّلَهُ ما لا يحتملُ، وطيَّرَ بهِ ظُنونَه، ولفَّهُ بسوادِ تعليقاتِه الباردةِ الفارغةِ.

ومَن تأمَّلَ كلامَ الشيخ في مقدِّمةِ «صفةِ الصَّلاة»؛ ظهَرَ لهُ وجْهُ الخُلْفِ في المسائلِ المشارِ إليها، وبانَ لهُ المسوِّغُ الذي دفَعَ شيخَنا أَنْ يكتبَ هٰذا الَّذي كتَبَهُ!

والأمرُ أطولُ مِن ذٰلك، لكنَّ الإشارةَ ـ للمنصِفِ ـ تُغنيه، وتدفعُ عنهُ جهالاتِ كلِّ ظالمٍ سفيه[1].

(١٧)

ثمَّ عَنْوَنَ (ص ١٨) بقوله: «بيانُ حالِ أحدِ أفاضلِ العُلماءِ الَّذين يرميهم الألبانيُّ بأنَّهُم أعداءُ السُّنَّةِ»!

ثمَّ ذكرَ ـ مكرِّراً ـ ما سبقَ أَنْ رددتُ عليهِ بهِ في «الأنوار الكاشفة» (ص ٥٢ ـ ٥٣) مِن ادِّعاءِ التَّناقُضِ بينَ مدحِ شيخِنا للأعظميِّ وبينَ قدْحِهِ فيهِ!! فلا أُعيدُ!!

ثمَّ تكلَّمَ عن بعضِ (أعمال) الأعظميِّ وتحقيقاتِه، فكانَ ممَّا قالَه: «فحَقَّقَ نُصوصَها، وعلَّقَ عليها، ونثَرَ فيها فوائدَ كثيرةً»!!

أقولُ: «حَقَّقَ نُصوصَها»؛ نعم، أمَّا أنَّهُ «علَّقَ عليها، ونثَرَ فيها فوائدَ كثيرةً»؛ فهو كلامُ المُغالي الجاهلِ بما يقولُ!!

---

(١) وانظر المقطع الآتي برقم (٣٠).

إذ تعليقـاتُ الأعـظميِّ لا تزيدُ على عزوِهِ الأحاديثَ لأحدِ الأئمَّـةِ السـتَّـةِ في كُتُبِهِم، أو «مصنَّفِ ابن أبي شيبـةَ»، أو «مجمع الزَّوائد»، أو «كنز العُمَّال» ـ على أوهامٍ ظاهرة ـ! فإنْ زادَ؛ فتعليقٌ مِن «لسانِ العرب» أو «نهاية ابن الأثير»!! أمَّا فُنونُ الجَرْحِ والتَّعديلِ، ودَقائقُ الصِّناعةِ الحديثيَّةِ؛ فأنَّى لهُ ذٰلك؟!

ولكنَّ الأمرَ كما قيلَ: «حُبُّكَ الشَّيءَ يُعْمي ويُصِمُّ»!!

ولقـد كَشَفْنـا نُبذاً مِن حالِ هٰذا الأعظميِّ في «الردِّ العلميِّ»، طُبع منه جُزءان، والثالث قَيْد الطَّبع، فلْيُراجَع.

(١٨)

وقـد اسـتدلَّ (الخسَّـاف) (ص ٢٠) ببيتِ شِعرٍ عن (بُغاثِ الطَّير)، وكأنَّما يتكثَّرُ مُسَلِّياً نفسَه بما يُشابِهها (!)، وهو قولُ مَن قالَ:

«بُـغـاثُ الـطَّيْرِ أَكْثَـرُهـا فِراخـاً
وأُمُّ الـصَّـقْـرِ (مِـقْـلاةٌ) نَزورُ»

. . . كذا أوردَه وكتبَـه: «مِقْـلاةٌ»؛ بالتاءِ المربوطةِ، وهي هٰكذا اسمُ آلةٍ مِن (القَلْيِ)، وهو معروفٌ!! والصوابُ

في بيتِ الشِّعـرِ (مِقْلاتُ)؛ بالتـاءِ المفتـوحـةِ؛ كمـا في «القاموس المحيط» (ص ٢٠٢) وشَرَحَها بقولِه: «ناقةٌ تضعُ واحداً ثمَّ لا تَحْمِلُ، وامرأةٌ لا يعيشُ لها ولدٌ، وقد أَقْلَتَتْ».

فهل لهٰذا الذي لا يُفَرِّقُ بينَ (مِقْلاة) و (مِقلات)، ولا يُمَيِّزُ بينَ أَنـواعِ التـاءات، أَنْ يتكلَّمَ في العلومِ العـالِيات والفنـونِ الغـاليات؟! إِنَّهـا ـ واللهِ ـ لأكبرُ البليَّات، وأَعظَمُ الطامَّات، وأَشدُّ المُصيبات!

وهٰذا كلُّهُ يذَكِّرُني بقولِ مَنْ قالَ:

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَدْري العَـرُوضَ فَرُبَّمـا

يَرَى القَبْضَ في بَحْرِ الطَّويلِ مِن الكَسْرِ

فلا قوَّةَ إلَّا باللهِ!

اللهُمَّ اجْبُرْ (كَسْرَنا)، واكْسِرْ جَهْلَ (مَن ناوَأَنا)!!

(١٩)

ثم عَنْوَن (ص ٢٢): «تأَثُّر المفتونينَ بِهِ بأُسلوبه الذي يُعَدُّ فريداً مِن نوعهِ في الشتائمِ (والإقذاع) والاستفزاز»!

ثمَّ ساقَ بعضَ عباراتٍ وجَّهَها عددٌ مِن إخوانِنا طُلَّابِ

العلمِ في رسائلِهم ومؤلَّفاتِهم التي نَذَروا أنْفُسَهم فيها؛ ذَبّاً عن السنَّةِ، وإطفاءً للبدعةِ، وكَبْتاً لكُلِّ مخَرِّفٍ محرِّفٍ.

والكلامُ فيها عينُ الكلامِ فيما قَبْلَها؛ مِن تحميلِ الكلامِ ما لا يحتملُ، وقلبِ الصوابِ خطأً، وجعلِ الحقِّ باطلاً!!

ومعَ ذلك؛ فإنَّ في كلامِه تضليلاً وتلبيساً أَضربُ عليهِ أمثلةً:

أ ـ وصَفني (ص ٢٤) بالتَّقليد (!) والتعصُّب (!)، ثم ذكَرَ كتابي «كشف المُتواري مِن تلبيساتِ الغُماري»[١]؛ مُدَّعِياً بالباطلِ أنَّهُ «كتابٌ أُمْلِيَ عليهِ، ويدَّعِي أنَّهُ لهُ»!!

وأقولُ لهُ: ﴿أَطَّلَعَ الغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمٰنِ عَهْداً﴾.

فهو إمَّا أنْ يدَّعِيَ (علمَ الغيبِ) أو أنَّه (كاذب)؟

فإنْ كانتِ الأولى؛ فهو تلبُّسٌ ببابٍ مِن أبوابِ الكُفرِ ـ عياذاً باللهِ ـ!! وإنْ كانت الثانية؛ فهي مُسْقِطةٌ لهُ عند مَن لم يُسْقِطْهُ إلى هٰذه الساعةِ!!

---

(١) مقتصراً على المقطع الأول من اسمه!

ب ـ ثمَّ ذكـرَ أنِّي قلتُ عن (أَحـدِ الفُضلاءِ مِن كبارِ عُلماءِ العصرِ) (!) ما نصُّه: «والبَعْرةُ تدلُّ على البعيرِ»!!

كذا زعَـمَ!! معَ أنَّ قولي جاءَ عَقِبَ ذِكْـرِ شيءٍ مِن صنائعِ هٰذا (الفاضل) وشنائعهِ!! ألا وهُو عبدُاللهِ الغُماري، فقلتُ بعدَ كلامٍ طويلٍ وأَدلَّةٍ مُتكاثرةٍ:

«... وليست كجُـرأةِ الغُمـاريِّ القائمةِ على الهوى والتَّحـريفِ... وليست كدلائـلِ الغُمـاريِّ المبنيَّةِ على التَّلبيسِ والتَّدليسِ... وليستْ كحُجَجِ الغُماريِّ المعتمدةِ على الخَلْطِ والتَّغريرِ... والبَعْرَةُ تدلُّ على البَعيرِ»!

ثمَّ هٰذا القولُ: «والبَعْرَةُ تدلُّ على البعيرِ» مثلٌ عربيٌّ قديمٌ سائرٌ، يُشيرُ إلى دِلالَةِ الأثرِ على مؤثِّرِه!!

ومِن عَجَبٍ ـ ولا عَجَبَ ـ أنَّ هٰذا (الخسَّاف) قد أوردَ (ص ٢٠) من «قاموسِ شتائمِه» بيتاً مِن الشِّعْرِ ليُقايسَ فيهِ تواليفَ بعضِ شيوخِ السنـةِ مع رسـائلِ بعضِ شُيوخِ البدعةِ، فقالَ:

«لَـقَـدْ عَظُمَ الـبَـعـيرُ بِغَيْرِ لُبٍّ
فلَمْ يَسْـتَـغْـنِ بالـعِـظَمِ الـبَـعيرُ»

فهـا هو ذِكـرُ (البعين) قد تكـرَّر! أَمْ أَنَّهُ منكُمْ جائزٌ ومِن غيرِكُم مُسْتَنْكَر؟!

أَحَــرامٌ عَلى بَلابِــلِهِ الــدَّوْ
حُ حَلالٌ للطَّيْرِ مِن كُلِّ جِنْس

أَنْصِفْ، وإِلَّا ؛ فلا تَتَعَنَّ!

وبعـد كتابـةِ ما تقدَّمَ رأَيْتُ لهٰذا (الخسَّاف) ورقاتٍ سمَّـاهـا «التحـذيرات الهامَّة. . .»، جَعَلَها (تعقُّباً) لبعض تعليقاتي في عددٍ مِن رسائلي، وهي (تعقُّبات) هابطةٌ، تدلُّ على عُمقِ غَوْرِ الإِسفاف، الذي هوى إِليهِ هٰذا الجهولُ (الخسَّاف)!

وهي ـ جميعاً ـ تعقُّباتٌ تَضْحَكُ مِنها الثَّكْلى، ويكْفي النَّظرُ فيها عن ردِّها أو كَشْفِ خَوافيها.

ولو أَنَّ هٰذا الغويَّ السَّادِرَ (احتَرَمَ) نفسَه؛ لـ (لَمْلَمَ) أَوراقَه، و (أَهْرَق) دواتَه، و (كسَّرَ) أقلامَه!

لكنْ؛ لا دواءَ ينفـعُ مَن في عَقْله (لَمَّـة)، وفي دينِه (رهَقٌ)، وفي فَهْمِه (رَكْس)!

وهٰذا كلُّه نقولُه بالعَدْلِ مِن غيرِ شَطَطٍ ولا وَكْس!

(٢٠)

ذكرَ (ص ٢٤) نقلاً عن أَحدِ إخوانِنا في كتابه «تبييض الصَّحيفة» أَنَّه «اتَّهَمَهُ [يقْصِدُني] بالخيانةِ عَلَناً» (!!) حيثُ نَقَلَ قولَهُ: «وقدأَرسلتُ إلى الشيخِ رسالةً مع الأخِ الحلبيِّ أَسأَلُه عن تحسينِ هٰذا الحديثِ... [1] فلم يُجِبْني أَحدٌ، ولا أَدْري أَوصلتِ الرِّسالةُ أَصلاً إلى الشيخِ أَمْ لا؟».

هٰذا هو قولُ هٰذا الأخ فيما نقلَه هٰذا (الخسَّاف)!

فأَيْنَ الخيانةُ الباطلةُ المزعومةُ؟!

أَمْ أَنّه استفسارٌ بريءٌ وحِكايةٌ لواقعِ الحالِ؟

صدَقَ رسولُ اللهِ ﷺ القائل: «إِنَّ آخِرَ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِن كلامِ النبوَّةِ الأولى: إذا لَمْ تَسْتَحْيِ فاصْنَعْ ما شِئْتَ».

هٰذا وأَصْلُ بَلِيَّةِ الإِسْلامِ مِنْ
تَغْييرِ ذِي التَّحْرِيفِ والبُطْلانِ

---

(١) هٰكذا النُّقط عند (الخسَّاف)، ولم أقف على القسم الثاني من «تبييض الصحيفة» لأرى ما هو المحذوف من كلامه... إذ قد (عوَّدنا) هٰذا (الخسَّاف) على الحذف والتَّغيير.

(٢١)

ثم نقلَ (ص ٢٥) عن بعضِ الإخوةِ كلاماً في الردِّ على الأشاعرةِ، والنَّقضِ عليهِم، لكنَّهُ هوَّلَ فيهِ ـ كعادتِهِ ـ، وألبسهُ لَبوساً فَضْفاضاً مِن تفخيمِ القولِ وتعظيمِه!!

ولو أَنَّ عندَ هٰذا الجهولِ (الخَسَّاف) ذرَّةً مِن إنصاف؛ لكسرَ قلمَه، ولَزِمَ بيتَهُ، وعضَّ على أصابِعِه!

لكنْ؛ أنَّى ذٰلك في مُتَعَصِّبٍ كنودٍ هالك؟!

والكلامُ في الأشاعرةِ سابغُ الذَّيل، عظيمُ الكَيْل، أُرْجِئُ التطويلَ فيهِ إلى مقامٍ آخرَ، لعلِّي أُفردُه بالتَّصنيفِ.

ولكنِّي أَكتفي هنا بقاصمةٍ للمبتدعةِ، عاصمةٍ لأهلِ السنَّةِ، تُبيِّنُ حقيقةَ الأشاعرةِ بكلامٍ مختصرٍ وجيزٍ كتبهُ أحدُ المَرْضيِّينَ عندَ (الخسَّاف)، بل هو ـ عندَه ـ «العلاَّمة، المحدِّث، الحافظ... الذي أفنى حياتَه في علمِ الحديثِ الشريفِ»؛ كما قال في «قاموسِ شتائمِه» (ص ٦)! ألا وهُو الشيخُ أَحمد بن الصِّدِّيق الغُماري!! حيثُ قالَ في كتابه «جُؤنة العطَّار» (١ / ٣٧) ردّاً على مَن وصفَهُم بقولِه: «أَظهروا أَنَّهُم مِن أهلِ الحديثِ»، وعَقِبَ إيرادِه ملخَّص

مناقشةٍ لهُ معهُم في بعضِ آياتِ الصِّفاتِ، قالَ:

«. . . ولا يلزمُ[1] مِن هٰذا أنِّي مُوافقٌ للأشعريَّةِ على بِدعتِهِم، كلا وبلا، ومعاذَ اللهِ مِن ذٰلك، وأنْ أكذبَ على اللهِ **كَذِبَ الأشاعرةِ أفراخِ المُعتزلةِ، لا مَسَّاهم[2] اللهُ بخيرٍ، وإنْ سمَّوْا أنفُسَهُم زُوراً وبُهْتاناً أنَّهُم مِن أهلِ السُّنَّةِ والجَماعة!**».

فهلْ يقبلُ (الخسَّاف) كلامَ هٰذا المعَظَّمِ عندَه أم يَرُدُّه؟!

فإذا قبلَهُ؛ كانَ ذٰلك مُسقِطاً للأشاعرةِ الَّذينَ جَعَلَهُم في السَّماءِ عُلوّاً!! وإذا ردَّهُ؛ كانَ ذٰلك مُسْقِطاً لهٰذا (العلاَّمة المحدِّث الحافظ) الذي فخَّمَ أمرَهُ وعظَّمَ شأْنَه!

فما بالُ هٰذا (الخسَّاف) يزعمُ ويدَّعي أنَّ «جُلَّ عُلماءِ الأمَّـةِ»[3] هُم مِن هٰؤلاءِ الأشاعرةِ المَوْصوفينَ عندَ (شيخِه) بأنَّهم «أفراخُ المُعتزلة»!

---

(1) غير واضحة في «الأصل» عندي.

(2) في «الأصل»: «مسُهم».

(3) كما في «قاموس شتائمه» (ص ٢٥)!

أَمْ أَنَّهُ «طبلٌ لا يَدْري ما يخرُجُ مِن رأْسِهِ»[1]؟!

(٢٢)

ثمَّ تكلَّمَ (ص ٢٥) عن أخٍ فاضلٍ كبيرٍ وصفهُ (الخسَّاف) بأنّه «أحد مقلّدي الشيخ المحدِّث»، وهو الشيخ بكر أبو زيد، حيثُ زَعَمَ (الخسَّاف) أنّه قالَ في «أحدِ كبارِ العلماءِ الذي أغْنى بمؤلَّفاتِه المكتبةَ الإسلاميَّةَ»؛ أنَّه: «اضمَحَلَّ بينَ الملا كضرطةِ عَيْرٍ في العراء»!

و(الخسَّافُ) في ذلك كذوبٌ! إذ كلامُ الشيخِ بكرٍ حفظهُ المولى إنّما هو متعلِّقٌ بـ «أغيلمةٍ أخذوا يقَهْقِهُونَ على كراسي التَّعليمِ بغرائبَ يُبْدونَها أو يَبتدئونَ اختراعَها، فشَغَلوا أَهْلَ العلمِ بصدِّها وافتِراعِها...»! فليس فيهِ أيُّ ذِكرٍ لهذا العالمِ (المزعوم) وهذا الكبيرِ (الموهوم)!

وإنَّ كلامَ الشيخ بكر حفظهُ الله عن (الأغَيْلِمة) ينطبقُ انطباقاً تامّاً على غُلامٍ جهولٍ، يتصدَّرُ المجالسَ، ويسوِّدُ الصَّفحات، ويتكلَّمُ بما لا يفهمُ محيياً ضلالاتِ أفراخِ المُعتزلةِ، وباعثاً انحرافاتٍ بادتْ وماتتْ، ومُغرِّراً أذنابه

[1] انظر ما سبق (ص ٢١).

بعمامتِه، مما ذكَّرني بقولِ مَن قال:

أَلَـمْ تَعْـلَمْ بأنَّـا في زَمَـانٍ

غَدَتْ فيهِ الإمـامَـةُ بالعِمَـامَـهْ!!

(٢٣)

ثمَّ نقـلَ عنِّي (ص ٢٤) وصْـفـي إيَّاهُ في «كـشف المُتواري» (ص ٨) بقولي: «فانْظُر إلى أيِّ هُوَّةٍ سقطَ هٰذا الرَّجلُ؟! أبكذبِهِ وتَضْليلِه وتَلْبيسِه؟! أم بعظيمِ غفلتِه وشدَّةِ حُمقهِ؟! أم بضحالةِ عقْلِه واستفحالِ جَهْلِه؟!».

. . . حقاً إنَّها هُوَّةٌ. . . حتَّى في هٰذا الموضعِ يحرِّفُ ويبْتُرُ ويلَبِّسُ!!

فما هُو سببُ هٰذا الكلام؟

لقد حَذَفَهُ (الخسَّاف) ليسلمَ لهُ المَرام!!

إنَّهُ كذبٌ منهُ على الحافظِ ابنِ حجرٍ، وتلبيسٌ منهُ على (قُـرَّائـهِ) المغـرورينَ، الذينَ تغرُّهُم الصفحاتُ، ويكتفونَ بالأرقامِ، وينخَدِعونَ بالعَناوينِ، ولا يراجِعونَ المضامين!!

فهلَّا كانَ ما هُنا سبيلاً ليُراجِعوا أنفسَهُم فيَقِفُوا بأنْفُسِهم

على الحقِّ الصُّراح بأنَّ هٰذا (الخسَّاف) مبطِلٌ وقَاح!

إذ فسَّرَ كلمة «له إدراك» التي قالَها الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الإصـابةِ» في مالك الدَّار ـ أَحد رُواة بعض الأحاديث التي يستدلُّون بها على التوسُّل الممنوع ـ: «أَي أَنّه معدودٌ مِن الصَّحابةِ، ويكفيهِ ذٰلك توثيقاً»!

كذا قال! وهو جَهْلٌ وضلال.

وقد قُلتُ في «كشفِ المُتواري» (ص ٩) عَقِبَ نقلي قولَه المحرَّف هٰذا؛ مبيِّناً موضِّحاً:

«وذٰلـك أنَّ إيرادَ الحـافظِ لمـالكِ الدَّارِ إنّما هو في القسمِ الثالثِ مِن كتابِه «الإصابة»، وهو القسمُ الخاصُّ في ذِكرِ «المُخضْرَمينَ الذينَ أَدْركوا الجاهليَّةَ والإسلامَ ولم يَرِدْ في خَبرٍ قَطُّ أَنّهم اجتمعوا بالنبيِّ ﷺ ولا رأَوْهُ، سواءٌ أَسْلَموا في حياتِه أَم لا، **وهٰؤلاءِ ليسوا صحابةً باتِّفاقٍ مِن أَهلِ العلمِ بالحديثِ**» كما قالَ الحافظُ نفسُه في مقدِّمةِ «الإصابةِ» (١ / ٤)!!

ومعَ ذٰلك؛ فقد كتَمَ هٰذا الجهولُ هٰذا كلَّهُ؛ ليسلَمَ لهُ مرادُه!!

وإِمْعـانـاً في التَّضليلِ والتَّلبيسِ والتَّغريرِ؛ فقد دَمَجَ هٰذا (الخسَّاف) بيانَه وشرْحَه لكلمةِ الحافظِ ابنِ حجرٍ بها؛ دونَمـا فصـلٍ أو إظهـارٍ، بل إنّه ـ عامَلَه اللهُ بعدلِه ـ جَعَلَ علامةَ انتهاءِ النقلِ (اهـ.) بعد ذٰلك البيانِ والشرحِ كلِّه!!

وبعدُ؛ فما هي أحرى الأوصاف بهٰذا (الخسَّاف)؟!

آلتَّضليل والتلبيس والخيانة؟! أَم الجهلُ والغفلةُ والغُرور؟!».

. . . هٰذا ما قلتُه هناكَ فيه، وهو كاشفٌ عن خوافيه!

فتـأمَّلوا إشـارَتَهُ إلى ردِّي عليه هنا، إذ فيها تحريفٌ وبترٌ، فكيفَ بما قبلَه أو ما بعدَه!

عليْكَ في البَحْثِ أَنْ تُبْدي غَوامِضَهُ
وَمَـا عَلَيْكَ إذا لَمْ تَفْـهَـمِ الـبَـقَـرُ

(٢٤)

ثمَّ عَنْوَنَ (ص ٢٦) بقولِه: «بيانُ الأمورِ التي أَخذَها العُلماءُ على الشيخ ناصرٍ والتي خالَفَ بها جُمهورَ المسلمينَ».

قلتُ: ثمَّ أوردَ عدداً مِن المسـائلِ التي فيها خلافٌ

عالٍ بينَ العُلماءِ قديماً وحديثاً، وقد انتصرَ الشيخُ لها ـ بدلائلَ واضحةٍ من الكتاب والسُّنَّة ـ في مواضعَ عدَّةٍ مِن كُتُبِه، وكذا انْتَصَرَ لهُ فيها عددٌ مِن طُلاَّبِ العلم وأَهلِه!

ولكنَّ هٰذا (الخسَّاف) ـ كعادتِه ـ قد أَقحَمَ عدداً مِن كِذباتِه!! أَذكرُ منها أَمثلةً:

أ ـ ادَّعى أَنَّ شيخَنا يقولُ «بجوازِ الأَكْلِ في رمضانَ قبلَ وقتِ المغربِ المعتادِ، وكذا بعدَ الفجرِ الصادقِ»!!

وهٰذا ـ كما يقولون ـ كذبٌ لهُ قرون!!

وإِنّما كلامُ شيخِنا متوجِّهٌ إِلى جوازِ الأكلِ قبلَ الأذانِ إِذا كانَ غروبُ الشمسِ واقعاً مُتحقِّقاً، والأذانُ متأَخِّراً!

فما هي فائدةُ قولِ (الخسَّافِ): «قبلَ وقتِ المغربِ المعتادِ»! هل المُراد: «المُعتاد شرعاً» أَم «المعتاد عُرفاً»؟! ثم عندَ مَن: العُلَماءِ؟ أَم الدَّهْماءِ؟!

وأَمّا قولُه: «وكذا بعدَ الفجرِ الصادقِ»؛ فهو في الكذبِ أَغرقُ مِمَّا قبلَه!

إِذ حقيقةُ قولِ شيخِنا متعلِّقٌ بالأذانِ الَّذي يؤذِّنُه المؤذِّنونَ قبلَ الفجرِ الصادقِ! فجوَّزَهُ؛ لأَنَّ الإِمساكَ الشرعيَّ

متعلِّقٌ بالفجرِ الصادقِ حقيقةً، لا بمجرَّدِ الأذانِ الَّذي قد يكونُ قبلَ ظُهورِه.

وقد أشارَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمهُ اللهُ في «فتح الباري» (٤ / ١٩٩) إلى ما يُصْنَعُ في زمانِه مِن تأْخيرِ الأذانِ في المغربِ، وتَعْجيلِهِ في الفَجْرِ، وأَنَّ ذٰلك مِن البدعِ المنكَرَةِ! وهٰذا في عصرِهِ قبل ستَّةِ قُرونٍ، فكيفَ اليوم؟!

(٢٥)

ثمَّ ذكرَ الخسَّافُ (ص ٢٧) قولَ شيخِنا: «إنَّ مِن البِدَعِ الموجودةِ في المدينةِ المنوَّرةِ إبقاء قبرِ النبيِّ ﷺ في المسجدِ»!

ناقلاً ذٰلك عن «مناسكِ الحجِّ والعُمرة»!!

وكلامُه هنا ـ حفظهُ اللهُ ـ مختصرٌ مِن كلامِه في «حَجَّةِ النبيِّ ﷺ» (ص ١٣٧)، حيثُ شرحَ هٰذا الإجمالَ بقولِه:

«والواجبُ فصلُه عن المسجدِ بجدارٍ؛ كما كانَ في عهدِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ؛ كما بيَّنتُه منذُ سنواتٍ في «تحذيرِ الساجد» . . .».

وكانَ قد ذكرَ ـ حفظه الله ـ في «تحذير الساجد» (ص

٩٩ ـ ١٠٠) أنَّ «الواجبَ الرجوعُ بالمسجدِ النبويِّ إلى عهدِهِ السابقِ، وذلك بالفَصْلِ بينَه وبينَ القبرِ النبويِّ بحائطٍ يمتدُّ مِن الشمالِ إلى الجنوبِ، بحيثُ إنَّ الدَّاخلَ إلى المسجدِ لا يرى فيهِ أيَّ مخالفةٍ لا تُرْضي مؤسِّسه ﷺ...»!

فهَلْ في كلامِ شيخِنا ما يُخالِفُ جمهورَ المسلمين؟!

أَمْ أنَّه جهلُ ـ أو تجاهلُ ـ مَن لا يفرِّقُ بينَ الشِّمالِ واليَمين؟!

(٢٦)

ثمَّ ها هُنا أمرٌ مهمٌّ، وهو أنَّ شيخَنا حفظَهُ اللهُ مسبوقٌ في اختياراتِهِ كلِّها بعددٍ مِن أهلِ العلمِ والفضلِ، لم يتفرَّدْ في مسألةٍ منها!

ونحنُ نتحدَّى المُعترضينَ الجاهلينَ أنْ يأتُوا لنا بمسألةٍ واحدةٍ تفرَّدَ بها شيخُنا أو لم يُسْبَقْ إليها! وهيهات!!

بل أقولُ: قد نَقَلَ شيخُنا في مقدِّمة «رفع الأستار» (ص ٤١) عن شيخِ الإسلام ابن تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٠ / ٣٢٠ ـ ٣٢١) ما نقَلَهُ عن الإمامِ أحمد «الذي قالَ ناصحاً لكلِّ سلفيٍّ: (إيَّاكَ أنْ تتكلَّم في مسألةٍ ليس لكَ فيها إمامٌ)، وكانَ في المحنةِ يقولُ: (كيفَ أقولُ ما لم يُقَلْ)».

كَمْ مِنْ فَتــىً جاهــلٍ غِرٍّ أَبَــنْــت لهُ
رُشْــدَ المَقــالِ فزالَ الجَهْــلُ والغَـرَرُ

(٢٧)

ثمَّ عَنْوَنَ (الخسَّاف) (ص ٢٩) بقولِه: «شَتْم تلاميذِ الشيخِ الألباني للعلاَّمة سعيد حوَّى والمفسِّر سيِّد قطب»!!

ثمَّ نقلَ عن أَخينا سليم الهلاليِّ كلاماً منه في سعيد حوَّى ضمنَ كتابه «مؤلَّفات سعيد حوَّى دراسةً وتقويماً»!

وقد قالَ (الخسَّاف) قبلَ نقلِهِ المشار إليه: «وكانَ سابقاً قد سمَّاه: الأفعَى تَتَلَوَّى في كُتُب سعيد حوَّى»!

فهـذا رجمٌ بالغيبِ! أَو كذبٌ صريحٌ! أَو جَرْيٌ وراءَ قالاتِ الأغمار!

فليَخْتَر (الخسَّاف) أَيَّ الأوصافِ أَحرى بهِ!! وقد تكونُ كلُّها مجموعةً لهُ وفيهِ!

(٢٨)

ثم نقلَ - بزعمه - (ص ٣٠) عن ذهبيِّ العصرِ العلاَّمة المُعَلِّمي اليماني رحمهُ الله أَنه قالَ في الكوثريِّ كلماتٍ نابيةً

شديدةً[1]!! وصَفَها بأنّها «مُخْجِلة»!!

وهٰذا منه غفلةٌ أو تغافلٌ عمَّا قالَه العلاّمة المعلِّمي في مقدمة «التنكيل» (١ / ٣) جواباً على تلك الدَّعوى:

«انتقَدَ الأستاذُ في «الترحيبِ» كلماتٍ نابيةً ـ كما يقولُ ـ وقعتْ في متنِ «الطَّليعةِ» والتعليقِ عليها، وقد انتقدتُها قبلَه، وهي مِن تصرُّف المعلِّق الأستاذ محمد عبدالرزاق حمزة باجتهادِه، وقد صرَّح بذٰلك في رسالتِه «حول ترحيب الكوثري» (ص ٣٧)، وذكرَ لي بعضُ المطَّلِعين أنَّ عامَّةَ تلك الكلمات كانت على وجهِ التَّعليق، لكن الْتَبَسَ الأمرُ عندَ الطَّبعِ، فأُدْرِجَتْ في المتن».

فهٰذا ممّا يكشفُ زُيوفَ الخسّاف وجهالاتِه التي يتقوَّل فيها على عبادِ اللهِ بالظنِّ والتخمينِ، والكذبِ والتَّضليل!

(٢٩)

ثمَّ عَنْوَنَ (ص ٣١) بقولِه: «تلاميذ الشيخ الألباني يشتمونَه ويكشفون ألاعيبَه»!

---

(١) وقد عزاها (الخسّاف) إلى مقدمة «التنكيل. . .»، وإنما هي في «طليعة التنكيل»!

فنقلَ خلاصةَ ما وردَ في نشرةٍ صغيرةٍ قامَ على طَبْعِها ونشرِها وتوزيعِها بعضُ العابثينَ الحاقدينَ الَّذينَ يبْغونَ للبُرآءِ العَنَت، ويفرِّقونَ بينَ الأحبَّةِ بظلامِ حقدِهم وبسوادِ كذبِهم.

وأكْتَفي ها هُنا نقضاً لهٰذه النشرةِ المنكورةِ وإبطالاً لتشبُّثِ (الخسَّافِ) ومَن على شاكلتِه بها أنْ أقولَ:

لقد هاتَفْنا الأخَ الأستاذ محمود مهدي إستانبولي نزيلَ جُدَّة لنُخْبِرَه بهٰذا الَّذي وصلَ إلى (البعض) بالبريد عن طريق (بيروت)، وأنَّه مطبوعٌ باسمِه، منسوبٌ إليه، وأنَّ فيه ألفاظاً لا يُتَصَوَّرُ صدورُها مِن مثلِ الأخ الأستاذ محمود مهدي الذي عُلِم تبجيلُه لشيخِنا الألباني، وعُرِف تقديرُه لعلمِه ودعوته... ففوجىء الأستاذ محمود ـ جزاهُ اللهُ خيراً ـ بذٰلك مُفاجأةً كُبرى، واستنكرَ طبعَ تلكَ النشرةِ، وذكرَ أنَّه لم يعرفْ بذٰلك، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ نشرَها إنَّما هو مِن كيدِ بعض (الناشرينَ) للسوءِ بينَ المسلمينَ، الَّذينَ خالَفوا جادَّةَ الحقِّ المُبين، وجانَبوا نهجَ الصَّوابِ المُستبين.

ثمَّ بعد كِتابةِ ما تقدَّمَ وصلَ إلينا خِطابٌ مِن الأستاذ محمود مَهْدي إستانبولي بخطِّه يقعُ في أربعِ

صفحـاتٍ، متعلِّقٌ بالنشرةِ المطبوعةِ المنسوبةِ إليهِ، ونحنُ بدورِنا ننشرُها[1] كما وصلتْ ـ مِن غيرِ تعليقٍ ـ حرصاً على توضيحِ الحقِّ، وأداءً لأمانةِ العلم؛ قالَ:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن نصر أخاه بظهرِ الغيبِ نصرَهُ الله في الدنيا والآخرة» [صحيح الجامع: رقم ٦٤٥٠].

كتـابٌ مفتـوحٌ، ردّاً على ما نشره زهير الشاويش من الافتراءات والأكاذيب حول فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ومحمود مهدي الإستانبولي.

إلى الإخـوة الشـرفـاء الغيورين، حول ما نشره زهير الشـاويش بعنـوان: «كتـاب مفتوح إلى الشيخ ناصر الدين الألباني من محمود مهدي الإستانبولي».

إني أعتـرفُ ـ آسفاً ـ بأني كنتُ حررتُ هٰذا الكتاب منذ سنوات بعيدة، إثر نزعةٍ عاطفية بريئة، ولم أُطْلع عليه أحداً كما أذكُر، وقد قدمتُه للمفتري ناشره ـ عليه من الله ما

(١) ومن خطِّه أنقل.

يستحقُّ ـ زهير الشاويش؛ خلافاً للأمانةِ، وذلك ليقومَ بالمصالحةِ بيننا؛ مِن أجلِ الإصلاحِ وتحقيقِ المسيرةِ الإسلاميَّةِ السلفيَّةِ المباركةِ مِن خلالِ ظلماتٍ جاهليَّةٍ بعضها فوق بعض!!

وإذا بهٰذا الشخص يُخفي هٰذا الكتاب سنين طويلة من أجل استثماره في الكيد لشيخِنا؛ ليأْكلَ حقوقَ الناسِ بالباطلِ! عليهِ مِن اللهِ ما يستحقُّ.

فإنه ما كادَ يختلفُ مع سماحتِه ـ وهو محدِّثُ الدِّيارِ الشاميةِ ومجدِّد القرن الخامس عشر الهجري بشهادةِ كبارِ علماءِ العصر ـ بشأنِ الكتبِ الحديثيَّةِ المحقَّقةِ مِن قِبَلِه، التي أخذَ ينشرُها عن طريق المكتبة الإسلاميَّة في عمان وغيرها، مما أغضبَ صاحب... المكتب المسمى بـ (الإسلامي)؛ حتَّى سارعَ إلى نشرِ هٰذا الكتابِ المفتوح، لا للغايةِ الإصلاحيَّةِ الشريفةِ التي كنتُ أرسلتُها إليهِ، بل ليسيء إلى سمعةِ هٰذا الشيخِ المحدث الكبير، وهو لولاه؛ لكان (أبا جهل) حي الميدان، أو أجيراً في المكتبة الهاشمية بدمشق التي كان يعمل فيها! سائلاً الله سبحانه أن يجازيَه بما هو أهله! وهو القائل: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ

يَنْقَلِبونَ﴾.

ولله دَرُّ القائلِ :

وإذا كانَـتِ الـنُّـفـوسُ صِغـاراً
تَعِـبَـتْ في مُرادِهـا الأجْـسـامُ!

ولا يَضيرُ شيخَنا الألباني ـ وفَّقَه الله تعالى وسلَّمه ـ ما فعلَه الشاويش، وبمثلِه قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى يبعثُ لهٰذه الأمـةِ على رأْسِ كلِّ مئـةِ عامٍ من يجـدِّد لها دينها»، رواه أحمد والحاكم والبيهقي، وسنده صحيح.

وقـد جئتُ في هٰذه الـرسـالـةِ أعتذرُ مِن شيخِنا أبي عبـدالـرحمٰن مِن نشـرِ هٰذا الكتـابِ المفتوح من قِبَلِ هٰذا المفتـري الـذي أغـارَ على كتبي أيضـاً، وهو لم يدفع لي حقوقي منذ عشرةِ أعوامٍ باعترافِه المسجلِ، ثم أرسلَ إليَّ كتـاباً آخر بأنه دفعَ لي جميعَ حُقوقي كاملةً!! وهو يريدُ أنْ يفرضَ عليَّ أن يدفعَ لي بالمئةِ عشرةً عليها، وفي مقدِّمتها «تحفة العروس» الذي قالَ الشاعرُ بمثلِه:

وسَـارَ مَسيرَ الشَّمْسِ في كُلِّ بَلْدَةٍ
وهَبَّ هُبُوبَ الرِّيحِ في البرِّ والبَحْرِ!!

بينما يدفعُ لي الشرفاءُ والأمناءُ بالمئةِ (١٥) على كتبي العاديَّة!!

وإنِّي لآمـلُ أَنْ تكشفَ الأيامُ عن بعضِ أسرارِه في معاملتِه لبعضِ موظَّفيهِ المحقِّقين الذين يفرِض على بعضِهم أَنْ يسجِّلوا اسمَه إلى جانبِ اسمِهم!

وهو يعلمُ أنِّي جعلتُ منه نائباً هو وإخوانه وإخواني؛ كما هو مسجَّلٌ في كتابي «ذكريات». . . ممَّا لا يستطيعُ إنكارَه! وقد اعترفَ هو بذٰلك!

ومِن المضحكِ والمبكي معاً أَنْ ينتهزَ هٰذا الشاويشُ فرصةَ اختلافِهِ مع شيخِه بشأنِ الكتبِ التي طبعَها ويطبعُها مِن جديدٍ في غيرِ مكتبهِ، فسارعَ للإساءةِ إليهِ ـ بزعمهِ ـ بنشرِ هٰذا الكتاب ليسيء إلى سمعتِه ـ بظنِّه وزعمِه ـ، فعليهِ مِن اللهِ ما يستحقُّ.

ولله درُّ القائلِ:

وإذا كَانَـتِ الـنُّـفـوسُ صِغـاراً
تَعِـبَـتْ فِي مُرادِهـا الأَجْـسـامُ!!

وقبلَ الخـاتمـةِ أُكـرِّرُ اعتـذاري إلى سماحةِ شيخِنا

سمـاحةِ محدِّث العالمِ الإسلامي، سائلًا اللهَ سبحانَه أنْ يمدَّ في عُمرِه، ويوفقَه ويؤيِّدَه لإتمامِ مسيرتِه وجهادِه في هٰذه الغربةِ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

محمود مهدي الإستانبولي».

هٰذا آخرُ ما كتبَهُ الأستاذ محمود وفَّقه المولى ردّاً على مَن نشرَ تلكَ (النشرة) أو اغترَّ بها ووزَّعها مِن غيرِ تثبُّت ولا تفكير، ومِن دونِ وازعٍ ولا ضمير!

وإلى اللهِ الأمور تصير، وهو سُبحانه العليُّ الكبير.

(٣٠)

ثم كرَّر[1] (الخسَّاف) (ص ٣٤ ـ ٣٥) الإشارةَ للخلاف (الحـادث) بين شيخِنـا الألبـاني وبين الأخ زُهير الشاويش صاحب المكتب الإسلاميّ، لكنَّه ـ كعادتِه ـ كذَبَ وحرَّفَ وزخرَفَ وموَّهَ!!

فقد أشارَ إلى ما وردَ في مقدمةِ الطبعةِ الجديدةِ مِن «صفـةِ صلاةِ النبيِّ ﷺ» مِن استنكـارِ شيخِنا العبارةَ الواردة

(١) وقد سبق مثله في المقطع (رقم ١٦).

على غلافِ كتابِ «الحلال والحرام»[1] للدكتور القرضاوي، ونصُّها: «تخريج المحدِّث الشيخ محمد ناصر الدِّين الألباني»[2]، ثمَّ قالَ (الخسَّاف):

«فاتَّهَمَ مُريدَه بهٰذا التزوير الآنَ، بعد (٢١) سنة؛ أي: سنة ١٤١١هـ، بعد تلك المدَّة المديدة»!

قلتُ: وهٰذه كذبةٌ جديدة!! إذ إنَّ شيخَنا حفظَهُ اللهُ تعالى قد أشارَ إلى بُطلانِ هٰذه العبارةِ وعدمِ صحَّةِ نسبتِها إليهِ في مقدِّمته على «غاية المرام»[3] (٨ ـ ٩) بتفصيلٍ لطيفٍ ينفي نفياً باتّاً ذٰلك القولَ المنكر الذي تقيَّأهُ ذٰلك (الخسَّاف) مدَّعِياً سكوتَ شيخِنا عن ذٰلك إحدى وعشرينَ سنة!!

وليس مِن شكٍّ ـ بعد ما سبقَ كلِّه ـ أَنَّ الأمرَ معَ هٰذا الغويِّ (الخسَّاف) هو كما قالَ الشاعرُ قديماً:

---

(١) وسمَّاه (الخسَّاف) ـ لجهله أو تدليسه ـ: «تخريج الحلال والحرام»!! وهما ـ هٰكذا ـ في الحقيقة كتابان!

(٢) ونقل (الخسَّاف) نصَّها من (كيسه): «خرَّجه فضيلة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني»!

(٣) وهو مطبوع قبل أكثر من عشر سنوات.

لا تَرْجِعُ الأنْفُسُ عَنْ غِيِّها
مَا لَمْ يَكُنْ مِنْها لَهُ زَاجِرُ

(٣١)

ثمَّ أَشارَ (الخسَّاف) (ص ٣٦) إلى البحث الذي كتبهُ أخونا الشيخ بكر أبو زيد تعقُّباً على كلامٍ لشيخِنا، حيثُ ردَّهُ عليهِ شيخُنا الألبانيُّ في «تمام المنَّة»، وقد نقلَ (الخسَّاف) بعضَ كلماتِ شيخِنا التي اقتضاها أُسلوبُه في الردِّ؛ جاعِلاً إيَّاها مِن باب (الشَّتائم)! فانظُرْ إلى صنيعِ هٰذا الغاشِم!!

فأقولُ: إنَّ بابَ النَّقْدِ ـ قَبولاً وردّاً ـ بابٌ مُشرعٌ بينَ أهلِ السنَّةِ مِن طلبةِ علمٍ وعُلماءَ، فلو ردَّ أحدُهم على الآخرِ وناقشهُ؛ فإنَّ ذٰلك لا يُنقص ـ بحالٍ ـ قدْرَه!

أمّا أشباهُ الطَّلبةِ مِن أذنابِ المبتدعةِ؛ فإنَّهُم دونَ هٰذه المرتبةِ بكثيرٍ مِن المنازلِ، فلا يعرفونَ لأهلِ العلمِ قدْرَهُم، ولا يقبلونَ منهُم حقَّهُم، بل يكتُمونَ صوابَهُم وفضلَهم!

فانظُرْ إلى هٰذا (الخسَّاف) ـ وقد نظرتَ لهُ مِن قبلُ ألواناً مِن التَّحريفِ والتَّزييفِ ـ كيفَ نقلَ هُنا نُبذةً مِن نقدِ شيخِنا للشيخ بكر ـ حفظهما الله مِن كيدِ الحاسدينَ ومِن

حَسَدِ الكائدين ـ، ثمَّ تراهُ يسكتُ عن ثناءِ شيخِنا على الشيخ بكر واعترافِه بعلمِه وفضلِه ويكتُمُه (!).

إذ قد قال شيخُنا في مقدِّمة الطَّبعة الثالثةِ مِن «صحيحِ التَّرغيب والتَّرهيب» (١ / ٥ ـ سنة ١٩٨٨)؛ مُشيراً إلى تراجُعٍ منهُ[1] عن بعضِ الأحاديثِ التي كانَ قد صحَّحها قبلُ، فقالَ حفظهُ اللهُ:

«والحديثُ الأوَّلُ منها يعودُ الفضلُ في تَنْبيهي لضعفِه إلى الشيخِ الفاضل بكر بن عبدالله أبو زَيْد في «جزء كيفيَّة النُّهوض في الصَّلاة» (ص ٨٦)، أقولُ هٰذا قياماً بواجبِ الاعترافِ بالفضل، وتجاوُباً مع قولِه ﷺ: «لا يشكُرُ اللهَ مَن لا يشكرُ النَّاسَ»، وهٰذا لا يُنافي أنَّني أُخالِفُه في...» إلى آخرِ كلامِه.

ثمَّ انظرْ ـ وقاكَ اللهُ تحريفَ المبتَدعينَ ـ إلى ما قالَه شيخُنا في الطَّبعةِ الجديدة مِن «صفةِ صلاةِ النبيِّ ﷺ» (ص ١٤٩) حيثُ صحَّح خطأً وقعَ منهُ في الطَّبعةِ السابقةِ، ثمَّ قالَ:

---

(١) وهٰذا من تمام فضله وإنصافه؛ رغمَ أنوف الشانئين!

«وهو خطأ نبَّهَنا[1] عليهِ فضيلةُ الشيخ بكر بن عبدالله أَبـو زيد في خطابٍ تفضَّـلَ بإرسـالِه إليَّ بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٤٠٩، جزاهُ اللهُ خيراً».

فانْظُرْ إلى الفضلِ، والاعترافِ بهِ، والإذعانِ للحقِّ، والخضوعِ إليهِ؛ دونَ مُواربةٍ، ومِن غيرِ زخرفةٍ، وبلا مُداهنةٍ أو تمويه! وهٰذا ممَّا يتنافى معَ كلِّ مبتدعٍ سفيه!!

(٣٢)

وبعدُ:

فإنَّ بابَ تتبُّـعِ مَخـازي المبتدعةِ واسعٌ، وبابَ ذكرِ فضائلِ أهلِ السنةِ والذَّبِّ عنهُم عريضٌ، ويكفي أنْ نقولَ لأولٰئكَ في هٰؤلاءِ:

أَقِـلُّوا عَلَيْهِـمْ لا أَبـا لأَبِـيكُـمُ
مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا المَكانَ الَّذي سَدُّوا

---

(١) وهٰذا نصٌّ جديد يضاف إلى عشرات النصوص التي تدلُّ على إنصاف شيخنا وخضوعه للحق واعترافه بالخطإ إذا ظهر له، وهي جميعاً تدلُّ على كذب وبطلان ما زعمه (الخسَّاف) في «قاموسه» (ص ٢٧) من دعوة الشيخِ الناسَ إلى تقليده!! قاتل الله الكذابين.

أَقولُ هٰذا مُكتفياً بما سبقَ إيرادُه مِن عشراتِ الأمثلةِ ـ مِن غيرِ تقصٍّ ـ على ضلالِ هٰذا (الخسَّاف) وانحرافِه وتلبيسِه ممَّا يكفي بعضُه لكشْفِ زُيوفِهِ وتدليسِه، «وفي ذٰلك ما يقطعُ نزاعَ مَن يخضعُ للحقِّ، فأَمّا المُعاندُ فلا يقطعُهُ إلاَّ أنْ تشهَدَ عليهِ أَعضاؤُه»[1].

سَلْ إنْ سَأَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ
فَلَسْنَا سَواءً مُنْصِفٌ وظَلُومُ

ومَثَلُ هٰذا (الخسَّافِ) كَمَثَلِ سَلَفِه مِن أَهلِ البدعِ والأهواءِ؛ فإنَّ الواحدَ منهم «لا يرى لأهلِ السنَّةِ حقّاً ولا حُرمة، ولا يرقُبُ فيهِم إلاًّ ولا ذِمَّة؛ لا يرعى تقوى ولا تقيَّة، ولا يرى أنَّ في أهلِ الحقِّ بقيَّة، فَيَدَعُ للصُّلحِ بقيَّة، فلْنَدَعْهُ يصرِّحُ أو يَكْني، وعَلى أَهْلِها براقِشُ تَجْني»[2].

ورُبَّ كلمةٍ قالَتْ لصاحِبها: دَعْني!

فلعلَّ ما هُنا مِفتاحٌ لتوبةِ كُلِّ (خسَّاف) غويّ، وسبيلٌ لأَوْبَةِ كلِّ مغرورٍ غبيّ، انكشفَتْ لنفسِه حقيقتُها، فظهَرَتْ لهُ

---

(١) «التنكيل» (١ / ٢٥٢) للعلامة المعلمي اليماني.

(٢) «التنكيل» (١ / ٣٣٨).

منها خبيثُها.

وأما الألدَّاءُ في الخُصومة، اللَّجوجونَ في المُماحكة؛ فصَفْحَتُهم مطويَّة، وكتابُهم محترقٌ.

وقد كنتُ - قبلُ - متمثِّلاً لعلاجِ المبتدعةِ الضُّلاَّل قولَ من قال:

وإنْ عَادَتِ الـعَـقْـرَبُ عُدْنـا لَهـا
وكـانَـتِ الـنَّـعْـلُ لَهـا حاضِـرَهْ

لكنَّني بعد تأمُّلٍ أقولُ: إنَّ مَن كانَ مُمارياً في كلامِه، مُبطلاً في مرامِه، لا يحسُنُ معهُ العَوْدُ؛ لأنهُ مبطلٌ لا يطلبُ الحقَّ، فدواءُ مثلِه الصدُّ والإعراض[1]، فهُما لجَذْرِه انتقاض!!

---

(١) إلى الله المشتكى من هٰذا (الغُلام) (المُريب)، الذي ليس له من اسمِه نصيب!! فبعد أيام (قليلة) من صدور «الأنوار الكاشفة»؛ إذا به يسارع إلى (تسويد) ما (يبيِّض) به (وجهه) عند (حكُامه)!! وينقذ به (موقعه) بين (طَغامه)!! حيث كتب (ورقات) سمَّاها «البراهين الناسفة...»! لو قُلبت هاؤها ذالاً وسينُها شيناً؛ لكانَ ذٰلك أليَق به من حيث مطابقته لواقعه.

ولولا ما أخذتُه على نفسي ها هنا من الصدِّ والإعراض عن هٰذا الغِرِّ وتساويده؛ لذَكَرْتُ (أفانينه) (الجديدة)، من تلبيساته المديدة!! =

= وكلّي أملٌ أن يكون هذا الصدُّ عن الردِّ سبباً تَفَتَّحُ به عقول من (استلذَّ) تقبيل (الأيدي)، وعَشِق (حَنْي) الظهور! ممَّن ارتكس في آصار التقليد، (وانتكس) في ذلِّ التعصّب! لعلَّه ينظر . . . ويفكِّر . . . ويبحث . . . متأمِّلاً في الحقائق والمضامين؛ دون غِرَّةٍ بالبهارج أو العناوين!

والإنصاف من النفس[1] أول علامات المؤمنين.

ومن أعجب ما وقع لهٰذا الكَنود في «براهينه. . .» ـ التي هي براهين توكيد جهله ـ أنَّه بنى كتابه كلَّه على دعوى كاذبة ـ وما أكثر أمثالها ـ وهي أن «الأنوار الكاشفة. . .» من تأليف شيخنا ـ حفظه المولى ـ أو إملائه[2]!!

فأقول لهٰذا المتعدِّي الذي في المراء هَلَك: فوالَّذي أملى لك وأمهَلَك؛ ما أكذبك وأجهلك!! لم يكتب شيخُنا في «الأنوار» كلمة، ولم يُمْلِ فيه حرفاً!!

ومَن أنت حتى يَشغل شيخنا ـ حفظهُ اللهُ ـ نفسه بكَ وبأمثالك من الزَّعانف والمتسلِّقين؟!

فُقاعة قاعٍ عن قريبٍ تذهبُ!!

وما هدف هٰذا (الخسّاف) من تلكم الفِرية النكراء إلا تضييع قرائه ومريديه؛ حتى يشغلهم عن حقائق ما جاء في «الأنوار»، من حُجَج أسطع =

(١) كما علقه بنحوه البخاري (١ / ٨٢) جازماً به عن عمار رضي الله عنه موقوفاً، ووصله وكيع في «الزهد» (٢٤١)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٣١)، وغيرُهما؛ بسند صحيح.

(٢) انظر ما سبق (ص ٤٣).

. . . .

= من ضوء النهار، تُغْرِق المبتدعة كالسيل الجرار، هتكاً للأسرار، في كل طاعن مِعْثار!!

إذ إن هٰذا (المماحك): لمّا (نقد) و(ردَّ) مسوّداً «براهينه...» بظلماتِ جهله!! فعلى ماذا بناها؟!

بناها على زَخم وافر من الشكليات، معرضاً عن الدلائل البيِّنات، والحقائق الواضحات، بكلمات باهتات، وتلبيسات واهيات[1]! =

---

(١) ومن أمثلة ذٰلك:

ـ ما كرر به تمحُّله (ص ٢٢) من «براهينه...» حول ادِّعاء وجود رواية «لكلِّ آية ظهر وبطن...» في «شرح السنة»، وسبق توضيح ذٰلك وبيانه (ص ١١) بما يظهِر الصواب ويكشف الارتياب!

ـ ومثله إصراره (ص ٢٠) على نفي رواية أبي داود في «سننه» لحديث وائل بن حجر في تحريك الإصبع، وهو إصرار يحمل اعترافاً صريحاً بالجهل أو الكذب ـ بل كلاهما ـ، إذ قد بيَّنتُ في «الأنوار» (ص ٤٢ ـ ٤٣) رواية أبي داود للحديث، لكن باختصار المتن، ومن الطريق نفسه، فلم (يستوعب) ذٰلك الجهول كلامي!! فلا أعيده.

ـ ومثله نقده (ص ٢٣) كلامي حول ما نقلَه شيخُنا في «الإرواء» من كلام لابن عدي ادَّعى فيه أنَّ شيخنا بتره!! إذ بنى (الخسَّاف) كلامَه على نقطتين:

الأولى: أن قول ابن عدي هو: «روى عن هشام بن عروة أحاديث أنكرت عليه»، بينما نقلُ شيخنا جاء بلفظ: «روى أحاديث أنكِرت عليه»!! ◄

. . . .

= وما ذاك إلا ليُغرِقَ (مُريديه) في بحار من (التِّيه)؛ إبعاداً لهم عن الحق النَّـزيه، بمـا (سـوَّده) من جهـل و(تمويه)، ما له فيه شبيه!! لعلَّ (فرحتهم) بردُّه (!) تطول! =

◀ ثم بنى على ذٰلك «أن هٰذا الحديث لم يروه حبيب [كذا عنده، وإنما هو عائذ] عن هشام بن عروة»!!

فأجبت على ذٰلك في «الأنوار» (ص ٤٧ ـ ٤٨) بأن النص منقول هٰكذا في «الميزان» دون ذكر هشام بن عروة، ومنه نقل شيخنا، فلا غضاضة عليه في ذٰلك!! إذ لا زال العلماء (وأشباههم) ينقلون منه دون نكير!!

أمّا ما موَّه به (الخسَّاف) من أن نسخ «الميزان» فيها زيادة ونقص؛ فليس هنا محل نقضه! ولو سلَّمنا به إجمالاً؛ فلا يُسَلَّم به ها هنا، إذ قد ذكر الذهبي في «المغني» (١ / ٣٢٤) و«الدِّيوان» (ص ١٥٩) أن عائذاً هٰذا «له مناكير»، فهٰذا تضمينٌ لكلمة ابن عدي التي في «الميزان» نفسها؛ دون ذكر هشام!!

النقـطة الثانية: تتمَّة قول ابن عديٍّ التي ادَّعى أن شيخنا (بتَرَها) ـ وحاشاه من سلوك سُبُل هٰؤلاء المبتدعة ـ وهو قوله: «وسائر أحاديثه مستقيمة»!

وليس في شيءٍ من ذٰلك ما زَخْرَف به هٰذا (الخسَّاف) وموَّه! إذ إن شيخنا ـ حفظه ربُّه ـ لم يبتُرها، بل اكتفى بثمرتها، ومن أجل ذا أغفلتُ أنا الإشارة إليها في «الأنوار»!

وبيان ذٰلك بجلاء أنَّ شيخنا ـ حفظه الله ـ قال في «الإرواء» (٢ / ◀

اصْبِـرْ عَلى قَوْلِ الجَهُـو ... لِ فإنَّ صَبْـرَكَ قَاتِـلُهْ
كالنَّـارِ تَأْكُـلُ بَعْضَهـا ... إنْ لَمْ تَجِـدْ مَا تَأْكُـلُهْ

= وأنّى ذاك لمتطاولٍ جهول؟!

إذ قد سكت هٰذا (الخسّاف) وأعرض عن النقدات المفحِمات، والردود الجليات، والغلطات الفاضحات:

ـ فأين جوابُه عن الطّعن بمُعاوية صحابي النبي ﷺ؟!

ـ وأين جوابُه عن الجهالات اللُّغوية الصِّبيانية؟!

ـ وأين جوابه عن الأحاديث التي نَفاها كذباً من «سنن ابن ماجه» وهي فيه؟!

ـ وأين جوابُه عمّا ألزمته به من تناقضات؟!

ـ وأين جوابُه عن تَكْراره وزيادته وإعادته؟!

ـ وأين جوابُه عمّا حرَّفه ثم بنى عليه تمويهه؟!

ـ وأين جوابُه عمّا كتمه وطواه ليسلَمَ له ما يهواه؟!

فلا حول ولا قوّة إلا بالله. والله الموعدِ لا ربَّ سواه.

---

(٢٤٣) ـ وهو المصدر المنقول عنه ـ: «لأن عائذ بن حبيب وإن كان ثقة؛ فقد قال ابن عدي: روى أحاديث أنكرت عليه»!

فأيهما أبلغ في التوثيق، قول شيخنا: «ثقة»، أم قول ابن عدي: «وسائر أحاديثه مستقيمة»؟!

هٰذه فروق علميّة لا يفقَهُها إلا ذوو القلوب والعقول السليمة.

وعلى نسق هٰذه «البراهين...» سائر تعقُّباته العقيمة!

ورسولُنا ﷺ يقول: «أنا زَعيمُ بيتٍ في رَبَضِ الجنَّةِ لِمَن تركَ المِراءَ وإِنْ كانَ مُحِقّاً»(١).

وخِتاماً:

نَصيحةً قلبيَّةً خالصةً ـ يعلمُ اللهُ ـ أُقدِّمُها لِمَنْ أقمتُ كتابي هٰذا ردّاً عليهِ:

عليكَ بالعلمِ النافِعِ، المُوَرِّثِ للعمَلِ الصَّالح، عليك بالنَّهَلِ مِن كتابِ ربِّنا تقدَّستْ أسماؤه، وسُنَّةِ نبيِّنا عليهِ صَلواتُ ربِّه: تَسْتَفِدْ وتُفِدْ، تَنْتَفِعْ وتَنْفَعْ:

العِلْمُ قالَ اللهُ قالَ رَسولُهُ

قالَ الصَّحابَةُ لَيْسَ بالتَّمْويهِ

أمَّا أنْ تَغْرَقَ في خِضَمِّ التُّرَّهات؛ موبِقاً نفسَك في رُدودٍ ومَتاهاتٍ، مُتَعَرِّضاً ـ بغيرِ حقٍّ ـ للكُبَراء، ذوي العلوم الغاليات، والهِمم العالِيات؛ فهٰذا أمرٌ أنتَ دونَه بدَرَجات، وظاهِرُ حالِك يُغنيك عن كثيرِ المَقالات!

فإنْ لم تُسارِعْ بالرُّجوعِ إلى ما ذَكَّرتُك بهِ؛ فلنْ تَجِدَ

---

(١) وهو حديث صحيح بشواهده، ترى تخريجه مفصَّلاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٢٧٣) بما قد لا تراه في مكان غيره.

نفسَك ـ بعدُ ـ إلَّا ناطِقاً مُكَرِّراً ما قالَه ذلك الخَلَفيُّ القَديمُ:

ولَمْ نَسْتَفِـدْ مِن بحْثِنا طولَ عُمْـرِنـا
سِوى أنْ جَمَـعْنـا فيهِ قيلَ وقَـالُـوا

فعَـوْداً حميداً تُنْقِـذ بهِ نفسَـك مِن أغـلالِ التَّقليد، وتُنعِش بهِ قلبَكَ في رِياضِ الاتِّباعِ . . . فلنْ يُغْنيكَ جَرْيُ الرِّعاع . . . ولا عَدَدُ الأتْباع!

﴿وأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَليمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾.

وعلى الباغي الدَّوائرُ تَدُور.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنـا محمـدٍ وعلى آلـه وصحبـه الطيِّبينَ الصادقينَ، ومَن سارَ على نهجِهِم إلى يومِ الدِّين.

وكتبَ

أبو الحارث الحلبي الأثري

□□□□□